

# الفوائد الجنية

مأنيّة

المواهب الجنية شرح الفوائد البهية  
في نظم القواعد الفقهية  
(في الأشباه والنظائر على مذهب الشافعية)

تأليف

أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي  
رحمه الله تعالى

اعتنى بطبعه وقدم له  
رزي مغز الرين ومشقتة

الجزء الأول

بإذن الناشر الإسلامية

حُقوقُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الثانية

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

دار البسائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤

## مُتَدَمَّةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .  
وبعد، فهذه الطبعة الثانية للكتاب الحافل الموسوم بـ «الفوائد الجنيّة» والذي  
نَفِدَتْ<sup>(١)</sup> نَسْخُهُ قبل مدةٍ لِمَا قَيَّدَ اللهُ له من المحبة والرضا بين أهل العلم  
وطلابه .

وقد أعان تبارك وتعالى على إقراء هذا الكتاب الماتع لبعض الإخوة من طلبة  
العلم المُجَدِّين، مما أتاح الفرصة لتصحيح عددٍ من الأخطاء المطبعية التي وقعت  
في الطبعة الأولى .

(١) من الأخطاء الشنيعة الشائعة استعمال أكثر الناشرين والعاملين في حقل الكتاب كلمة  
«نَفَذَ» بالذال المعجمة للدلالة على انتهاء نسخ الكتاب، وقد سرى هذا الخطأ إلى عددٍ من  
طلبة العلم ممن لا يتبصر بما يتكلم، حتى أن بعضهم إذا ما سأله أن يقرأ قوله تعالى في  
سورة الكهف: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِي لَئِن لَّفِدَّ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفِذَ كَلِمَاتِي وَلَوْ جِئْنَا  
بِجِبَالٍ مِّن دَاخِلٍ ﴾ قرأها بالذال المعجمة بدل الدال .

و «نَفَذَ» بالذال بمعنى خرج وخرق إلى الجهة الأخرى، قال تعالى في سورة الرحمن:  
﴿ يَمْشُرُ الْبَحْرَ الْيَمِينَ وَالْإِنْسِي إِذَا اسْتَنْظَمْتُمْ أَنَّ تَنفُدُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُدُوا لَا تَنفُدُونَ إِلَّا  
بِأَظْهَانٍ ﴾<sup>(٢)</sup> .

أما «نَفَذَ» بالذال فمعناها فَنَيْ وَذَهَب . فليتنبه طالب العلم لما يتفوهه ويراجع حتى  
لا يسقط في أمثال هذا، والله الموفق .

فلما ألحَّ كثير من الأجابة لإعادة طبع الكتاب وتيسيره في الأسواق، كان  
الحرص أن تكون هذه الطبعة الثانية خِلوًا من الأخطاء السابقة إلا ما ندَّ عنه البصر  
أو سها عنه الذهن.

وفي الختام أتضرع إلى الله عز وجل أن يغدق رحماته وبركاته على مؤلف هذا  
النظم، وشارحه، ومحشَّيه: شيخنا المُسند عَلمَ الدين محمد ياسين الفاداني  
رحمهم الله وأجزل لهم المثوبة.

وصلى الله وسلم وبارك على خير الهداة محمد وعلى آله وصحبه الأخيار ومن  
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتبه  
رضي سعد الدين دمشقية

٢٠ ربيع الأنوار ١٤١٧هـ

## مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المُنعم بالعلم، والصلاة والسلام على أفقه الوري، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإن من نَعَمَ اللهُ تعالى أن أكرم بقاء مسند العصر الشيخ العلامة علم الدين محمد ياسين الفاداني المكي رحمه الله، واستجازته والاستفادة منه، وقد خصني الشيخ رحمة الله عليه بالعناية بطباعة كتبه وإخراجها على الوجه الأمثل وذلك لثقتة الغالية التي ظنتها في.

وكان مما عهد به إليّ حاشيته المسماة: «الفوائد الجنيّة على المواهب السنيّة شرح الفرائد البهيّة»، و«الفرائد البهيّة» هي نظمٌ ملخص لكتاب «الأشباه والنظائر في الفروع» للمحافظ جلال الدين السيوطي، نظمها العلامة السيد أبو بكر بن أبي القاسم الأهدل (المتوفى ١٠٣٥هـ)<sup>(١)</sup>. أما «المواهب السنيّة» فهي شرح على نظم «الفرائد البهيّة» للشيخ عبد الله بن سليمان الجرهمي الشافعي (المتوفى ١٢٠١هـ)<sup>(١)</sup>.

وقد طُبعت حاشية «الفوائد الجنيّة» بجزئها قديماً طبعة مليئة بالأخطاء، فلما عهد إليّ بهذه المهمة عملتُ بمساعدة عدد من الإخوة على قراءة النص قبل تنزيده وذلك رغبة في ترتيبه بما يسهل قراءته، من وضع علامات الترقيم

(١) تأتي ترجمتهما ضمن تقديم الشيخ إسماعيل عثمان الزين.

وتقطيع فقراته وضبط المتن والحاشية ليتناسقا في الصفحة الواحدة. ثم بعد ذلك قمنا بتصحيحه مرات وقراءته وحلُّ كثير من المشكلات التي سببتها الطباعة السيئة وعدم وجود أصول بخط الشيخ رحمه الله، وكثيراً ما رجعتُ إلى طبعة «المواهب السنية» المطبوعة بهامش كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي لتصحيح المتن في هذه الطبعة.

وقد صنعنا للكتاب فهرس للآيات والأحاديث النبوية والأعلام المترجمين وللقواعد الفقهية تسهياً للمراجع وتيسيراً على المستفيد، وتكميلاً للفائدة فقد رأيت من النافع استخراج<sup>(١)</sup> نظم «الفرائد البهية» وإفراده في أول الكتاب بعد هذه المقدمة تسهياً على من يريد حفظ المنظومة، وقد تكرم فضيلة العلامة شيخنا حسن دمشقية رحمه الله بالإذن بقراءتها عليه فقوم كثيراً من ألقاها وضبط العديد من كلماتها، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتبعْتُ هذه المقدمة والمنظومة ترجمة للشيخ محمد ياسين رحمه الله، ثم تقديم للشيخ إسماعيل عثمان الزين وتقاريط عدد من الأئمة الأعلام لهذه الحاشية المباركة.

وختاماً فهذا جهد المقلِّ في خدمة هذا الكتاب الحافل، وقد استغرقت مسيرتنا مع هذا الكتاب ما يزيد على خمس سنوات بين ترتيب وتصحيح ومراجعة وتقديم، ومن الله تعالى نرجو القبول، إنه نِعَم المولى خير مسؤول، وصلى الله وسلَّم على أفضل الأنام وعلى آله وصحبه العدول.

وكتبه

رفزي سعد الدين دمشقية

(١) لقد ساعدني الأخ همام شعَّار في استخراجها من النص وقيمتُ بمراجعتها ومقابلتها مرتين، إحداها على شيخنا العلامة حسن دمشقية رحمه الله تعالى.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهو أبو بكر سليل الأهدل	٣١	يقول راجي عفوريه العلي	ص
ولسلوك شرعه نبهنا	٣٤	الحمد لله الذي فقهننا	
فضلاً ومنأ منه ما لم نعلم	٣٨	علمنا سبحانه بالقلم	
والسنة الغراء والقرآن	٤١	وخصنا بأفضل الأديان	
ومنة أوصلها إلينا	٤٣	فكم له من نعمة علينا	
أولاه لا نحصي له إنعاما	٤٤	فالشكر دائماً له على ما	
لعبده من فضله المديد	٤٧	شكراً يكون سبب المزيد	
على النبي الرؤوف الرحيم	٤٧	ثم صلاته مع التسليم	
وصحبه الأفاضل الأبرار	٥٤	محمد وآله الأطهار	
على سبيلهم إلى القيامة	٥٨	وتابعيهم بالاستقامة	
لا سيما الفقه أساس التقوى	٥٩	وبعد فالعلم عظيم الجدوى	
إذ هو للخصوص والعموم	٦١	فهو أهم سائر العلوم	
فروعه بالعد لا تنحصر	٦٢	وهو فن واسع منتشر	
فحفظها من أعظم الفوائد	٦٢	وإنما تضبط بالقواعد	
وجيزة متقنة محررة	٦٣	وهذه أرجوزة محبرة	
كلية مقرباً لفائدة	٦٤	نظمت فيها ما له من قاعدة	
لجمعها الفوائد الفقهية	٦٤	سميتها الفرائد البهية	
من لجة الأشباه والنظائر	٦٥	لخصتها بعون ربي القادر	
جزاه خيراً ربنا عز وجل	٧٠	مصنف الخبر السيوطي الأجل	

عالي الجناب مرشد الطلاب	٧٣	إشارة من شيخنا الشهاب	ص
حاوي المعالي والجمال الباهر	٧٥	أعني الصفي أحمد بن الناشري	
عني وزاده من العطاء	٧٧	جزاه ربي أفضل الجزاء	
بنظم هذه القواعد الغرر	٧٧	فإنه أمرني فيما غبر	
من منحة الوهاب واستصحبها	٧٧	وقد رأى كراسة كتبتها	
فحسني جداً على إتمامها	٧٨	ولم أكن فرغت من نظامها	
ينفع بها الطلاب مولي النعم	٧٨	وقال لي قواعد الفقه أنظم	
بالسعي في مأموره على الأثر	٧٨	فلم يساعدي القضاء والقدر	
بالنفس والعيال والعلائق	٧٩	لكثرة الأشغال والعوائق	
وخضت للدر النشير بحرة	٨٠	ثم أفقت فامتثلت أمره	
فمطلبي منه الدعاء فضلاً	٨١	وإن أكن لست لذك أهلاً	
إعانة بحقه يُؤفنيها	٨١	وأسأل الله تعالى فيها	
لوجهه وخالصاً من العِلل	٨١	وأن يكون نظمها من العمل	
حصلها عني في كل زمن	٨٤	وأن يدوم نفعها لي ولمن	
ولا يخيب أحد رجاء	٨٤	فإنه يُجيب من دعاء	
وربي الملهم للصواب	٨٥	وقد جعلتها على أبواب	
خمس هي الأمور بالمقاصد	٩١	الفقه مبني على قواعد	
بالشك فاستمع لما يُقال	٩٢	وبعدها اليقين لا يُزال	
ثالثها فكن بها خبيراً	٩٢	وتجلب المشقة التيسيراً	
يُزال قولاً ليس فيه غرر	٩٣	رابعها فيما يُقال الضرر	
فهذه الخمس جميعاً مُحكمة	٩٣	خامسها العادة قل مُحكمة	
قاعدة واحدة مُكملة	٩٣	بل بعضهم قد رجع الفقه إلى	
والدرة للمفاسد القبائح	٩٤	وهي اعتبار الجلب للمصالح	
أول جزئي هذه وقبلاً	٩٤	بل قال قد يرجع كله إلى	
فهاك ذكرها على التفصيل	٩٦	وإذ عرفت الخمس بالتجميل	



القاعدة الأولى  
الأمور بمقاصدها

ص  
١٠٨

- ١٠٨ الأصل في الأمور بالمقاصد  
١١٢ أي إنما الأعمال بالنيات  
١٢٥ قالوا وإذا الحديث ثلث العلم  
١٣١ وهي في السبعين باباً يدخل  
١٣٤ ثم كلام العلماء في النية  
١٣٥ والوقت والمقصود منها والمحل  
١٣٥ مقصودها التمييز للعبادة  
١٤١ كما تميز بعضها من بعض  
١٤٢ فلم تكن تُشَرَطُ في عبادة  
١٤٤ كذلك التروك مع خلاف  
١٤٦ ويُشَرَطُ التعيين فيما يلتبس  
١٥١ وكل ما لنية الفرض افتقر  
١٥٢ واستثنى من ذلك التيمم  
١٥٢ وحيثما عيّن والتعيين لا  
١٥٣ وخرجت أشياء كرفع أكبرا  
١٥٤ وواجب في الفرض أن تعرّضاً  
١٥٥ لكنه لا يجب التعرض  
١٥٦ وما كفى التوكيل فيها أصلاً  
١٥٧ واعتبر الإخلاص في المنوي فلا  
١٦١ واستثنيت أشياء كالتحية  
١٦٢ ووقتها في قول كل قاعدة  
١٦٦ ونحوه واستثنيت منه صور
- ما جاء في نصّ الحديث الوارد  
وهو مروى عن الثقات  
وقيل رُبِعَهُ فُجِّلَ بالفهم  
عن الإمام الشافعي يُنقلُ  
من أوجه كالشرط والكيفية  
فهاك فيه القول من غير خلل  
مما يكون شبهها في العادة  
في رُتَبِ كَالغُسْلِ كالتوضي  
لم تُشْتَبِهْ هَيْثُهَا بعبادة  
في بعضها والنذب غير خاف  
دون سواه فاحفظ الأصل وقس  
فنية التعيين فيه تُعْتَبَرُ  
للفرض في الأصح عند العلماء  
يُشَرَطُ تفصيلاً وأخطأ بطلا  
من حديث لغاط عن أصغرا  
فيها له لا للأداء والقضا  
للفرض في نحو الصيام والوضو  
واستثنى مهما تقارن فعلا  
تصح بالتشريك فيما نُقِلَا  
مع غيرها تصح فيها النية  
مقارن لأول العبادة  
كالصوم والزكاة مما قد ذكّر

- ١٦٨ وقرنها بكل لفظ الأول  
١٦٨ نحو الصلاة لكن المختار  
١٦٩ كذلك قرنها على التحقيق  
١٧٠ وليس ذكراً يجب استحضارها  
١٧١ أما محلها فقلب النواوي  
١٧٢ فليس يكفي اللفظ باللسان  
١٧٣ واللفظ واللسان حيث اختلفا  
١٧٤ وشرطها التمييز والإسلام  
١٧٧ وعد أيضاً فقد ما ينافي  
١٧٧ ومنه ردة فقد القدرة  
١٨٠ ومنه فقد الجزم والتردد  
١٨٢ واختلفوا هل هي ركن أو تعد  
١٨٤ وفي اليمين خصصت ما عمما  
١٨٦ ونية اللفظ في الحكم على  
١٨٨ واستثنى اليمين عند من حكم  
١٨٨ والفرض ربما تآدى فعله  
١٩١ خاتمة: واعلم بأن النية  
١٩١ كنية الوضوء والصلاة
- إن كان ذكراً واجب على الجلي  
للبعض يكفي عرفاً استحضار  
بالأول النسبي والحققي  
إلى الفراغ بل كفى انسحابها  
في كل موضع بلا مناوي  
مع انتفائها من الجنان  
فلتعتبر بالقلب من غير خفا  
والعلم بالمنوي يا همام  
ونية القطع من المنافي  
أيضاً على المنوي فافقه أمره  
لكن هنا مستثنيات ترد  
شروطاً وما قدم فهو المعتمد  
ولم تعمم ما يخص جزماً  
مقاصد اللفظ كما قد أصلا  
فهي على نيته لا ذي القسم  
بنية النفل استبان نقله  
بحسب الأبواب في الكيفية  
والحج والصيام والزكاة

### القاعدة الثانية

#### اليقين لا يزول بالشك

١٩٥

- ١٩٥ دليلها من الحديث يا فتى  
١٩٧ من طرق عديدة فتدخل  
١٩٨ وتحتها قواعد مستكثرة  
١٩٨ من ذلك الأصل كما استباننا
- في مسلم وغيره قد ثبتنا  
جميع الأبواب كما قد أصلا  
اندرجت فهاكها محبرة  
بقاء ما كان على ما كانا

- ص  
١٩٩ والأصلُ فيما أصلُ الأئمة  
٢٠٢ وحيثما شك امرؤ هل فعلا  
٢٠٣ أو في القليل والكثير حُمِلا  
٢٠٣ كذلك مما قعدوا الأصلُ العدمُ  
٢٠٤ والأصلُ في الحادثِ أن يُقدَّرَ  
٢٠٥ والأصلُ في الأشياءِ الإباحةُ إلا  
٢١١ كذا يقالُ الأصلُ في الأبخاعِ  
٢١٦ وفي الكلامِ أصلُ الحقيقةِ  
٢١٨ والأصلُ والظاهرُ في الحكمِ متى  
٢٢٠ والأصلُ إن مجردُ احتمالِ  
٢٢٢ ورجحِ الظاهرِ جزمًا إن غدا  
٢٢٣ أو سببِ عُزْفِ وعادةٍ أو  
٢٢٤ والأصلُ رجحهُ على الأصحِ إن  
٢٢٦ ورجحِ الظاهرِ في الأصحِ ما  
٢٢٧ وحيثما تعارضَ الأصلانِ  
٢٢٨ وقوةُ الأصلِ بعارضِ خصلُ  
٢٢٩ وجزموا بأحدِ الأصلينِ في  
٢٣٢ تيمّة: والظاهرانِ رُبما  
٢٣٣ فوائدُ: ورُبما اليقينُ  
٢٣٣ وذاك في مسائلِ مُنحصرةِ  
٢٣٥ وزاد فيها النوويُّ عدّه  
٢٣٧ والشكُّ أضربُ ثلاثةِ أخرى  
٢٣٨ وما على أصلِ مُباحٍ يطرا  
٢٣٩ والشكُّ والظنُّ بمعنى فَرْدِ  
٢٤٠ خاتمة: والأصلُ قد يُعبَّرُ
- براءةُ الذمّةِ يا ذا الهمةِ  
أو لا فالأصلُ أنه لم يفعلًا  
على القليل حسبما تأصلا  
فاعرف فروعَ ما يجي وما قدم  
بأقربِ الزمانِ فيما قُرِّرا  
إن دلَّ للحصرِ دليلُ قَبِلا  
الحَظْرُ مطلقاً بلا دِفَاعِ  
رَزَقَكَ اللَّهُ علا توفيقه  
تعارضًا ففيه تفصيلُ أتى  
عارضه رَجَحَ بجزمِ القالِ  
لسببِ نُصِبِ شرعاً مُسنّدا  
يكونُ معه عارضُ به قَوي  
سَبَبُ الاحتمالِ ضَعْفُهُ رُكْنُ  
كانَ قويا بانضباطِ وُسْما  
فَرَجَّحَ الأقوى على بيانِ  
مِنْ ظاهرٍ أو غيره كما وَصَلَ  
حينَ ويجري الخُلفُ حيناً فاعْرِفِ  
تعارضًا وهو قليلُ فاعلَمَا  
زَوَالُهُ بالشكِّ يَسْتَبِينُ  
تُحكى عن ابنِ القاصِّ فيما ذَكَره  
كذلك الشُّبكيُّ زادَ بَعْدَهُ  
شكُّ على أصلِ مُحَرَّمِ طرا  
وما يكونُ أصلُهُ لا يُدرى  
في كُتبِ الفقهِ بغيرِ جَحدِ  
عنه بالاستصحابِ فيما يحضُرُ

القاعدة الثالثة

	ص
المشقة تجلب التيسير	٢٤٤
٢٤٤ وأصلها الآيات والأخبار	٢٤٤
مما رواه العُلَمَاءُ الأَحْبَارُ	
مُخْرَجٌ عَنْهَا بِغَيْرِ دَفْعٍ	٢٤٦
٢٤٦ وكُلُّ تَخْفِيفٍ أَتَى بِالشَّرْعِ	٢٤٦
فِي الشَّرْعِ سَبْعَةٌ بِلَا تَوْقِيفِ	
وَالْجَهْلِ وَالْعُسْرِ كَمَا أَبَانُوا	٢٤٦
٢٤٩ وَسَفَرٌ وَمَرَضٌ وَنَقْصٌ	٢٤٩
فَهَذِهِ السَّبْعَةُ فِيمَا نَصُّوا	
بِحَسَبِ الأَحْوَالِ فِيمَا قَدْ عُرِفَ	٢٥٠
٢٥٥ وَالشَّرْعُ تَخْفِيفَاتُهُ تَنْقَسِمُ	٢٥٥
تَخْفِيفٌ إِسْقَاطٌ وَتَنْقِيسٌ يَلِي	
تَخْفِيفٌ أَتَى بِالشَّرْعِ	٢٥٧
تَخْفِيفٌ تَأْخِيرٌ وَتَرْخِيسٌ وَقَدْ	
قَدْ وَرَدَتْ بِحَسَبِ الأَحْكَامِ	٢٥٩
٢٦٠ وَاجِبَةٌ كالأَكْلِ لِلْمُضْطَّرِّ	٢٥٩
وَمَا يَكُونُ تَرْكُهُ هُوَ الأَتَمُّ	
دُونَ ثَلَاثٍ مِنْ مَرَاحِلِ تَفِي	٢٦١
كَمَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ المُتَّبِعُ	
لِدِيهِمْ فَهِيَ أَيْضاً وَارِدَةٌ	٢٦٢
فَإِنَّهُ مُنْعَكِسٌ بِضِدِّهِ	
بشروطه وما يُباحُ كالأَسْلَمِ	٢٦٣
كالتَّخِيمِ: الأَمْرُ إِذَا ضَاقَ أَتَسَّعَ	
وَرَبِمَا تُعَكِّسُ هَذِي القَاعِدَةُ	٢٦٤
وَقَدْ يُقَالُ مَا طَغَى عَنْ حَدِّهِ	٢٦٥

القاعدة الرابعة

	ص
الضرر يُزال	٢٦٦
٢٦٦ وأصلها قولُ النبيِّ لا ضَرَرَ	٢٦٦
وَلَا ضِرَارَ حَسْبًا قَدْ اسْتَقَرَّ	
٢٦٨ قَالُوا وَيَنْبِئُ عَلَيْهَا مَا لَا	٢٦٨
يُحْصِرُ أَبْوَاباً فَعِ المَقَالَا	
٢٦٩ ثُمَّ بِهَا قَوَاعِدُ تَعْتَلِقُ	٢٦٩
كَمَا حَكَى المَوْئَلَفُ المَحْقِقُ	
٢٦٩ مِنْهَا الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ المَحْتَظَرَّ	٢٦٩
بشروطها الذي له الأَصْلُ اعْتَبَرَ	

٢٧١ وما أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ قُدِّرَ	بِقَدْرِهَا حَتْمًا كَأَكْلِ الْمَضْطَرِّ
٢٧٢ لَكِنَّهُ خُرَجَ عَنِ ذَا صُورٍ	مِنْهَا الْعَرَايَا وَاللَّعَانَ يُذَكَّرُ
٢٧٤ فَائِدَةٌ ثُمَّ الْمَرَاتِبُ هُنَا	تُعَدُّ خَمْسَةٌ كَمَا قَدْ زُكِنَا
٢٧٥ ضَرُورَةٌ وَحَاجَةٌ وَمَنْفَعَةٌ	وَزِينَةٌ ثُمَّ فَضُولٌ تَبِعَةٌ
٢٧٧ وَكُلُّ مَا جَازَ لِعُدْرِ بَطْلَا	عِنْدَ زَوَالِهِ كَمَا تَأْصَلَا
٢٧٨ وَعُدٌّ مِنْ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ الضَّرُّ	عَلَى الدَّوَامِ لَا يُزَالُ بِالضَّرْرِ
٢٧٨ لَكِنَّهُ اسْتُثْنِيَ مَهْمَا يَكُنِ	فَرْدُهُمَا أَعْظَمَ ضُرًّا فَافْطِنِ
٢٧٩ فَإِنَّهُ يُرْتَكَبُ الَّذِي يَخْفُ	كَذَلِكَ فِي الْمَفْسَدَتَيْنِ قَدْ وَصِفَ
٢٨٢ وَرَجَّحُوا دَرَجَةَ الْمَفَاسِدِ عَلَى	جَلَبِ مَصَالِحِ كَمَا تَأْصَلَا
٢٨٤ فَحَيْثُمَا مَصْلِحَةٌ وَمَفْسَدَةٌ	تَعَارَضَا قُدِّمَ دَفْعُ الْمَفْسَدَةِ
٢٨٤ خَاتِمَةٌ وَالْحَاجَةُ الْمَشْهُورَةُ	قَدْ نُزِلَتْ مِنْزَلَةَ الضَّرُورَةِ
٢٨٤ لَا فَرْقَ أَنْ تَعُمَّ أَوْ تَخْصَا	عِنْدَهُمْ كَمَا عَلَيْهِ نَصَا

### القاعدة الخامسة

#### العادة مُحَكَّمَةٌ

٢٨٩ وَأَصْلُهَا مِنَ الْحَدِيثِ زُكِنَا	٢٨٩ فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا
٢٩٠ وَاعْتَبِرْتُ كَالْعَرَفِ فِي مَسَائِلِ	كثيرةٍ لم تنحصر لِقَائِلِ
٢٩٣ ثُمَّ لَهَا مَبَاحٌ مُهَمَّةٌ	تَعَلَّقَتْ فَهَآكَهَا بِهَمَّةٍ
٢٩٣ أَوْلَاهَا فِيمَا بِهِ تَثَبُّتُ ذِي	وَأَمْرُهُ مُخْتَلِفٌ فِي الْمَأْخِذِ
٢٩٤ فَتَارَةٌ بِمَرَّةٍ جِزْمًا وَفِي	عَيْبِ مَبِيعٍ وَاسْتِحَاضَةٍ قَفِي
٢٩٧ وَتَارَةٌ يُشْتَرَطُ التَّكْرَرُ	أَي مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا يَصْدُرُ
٢٩٧ كَقَائِفٍ وَمَا بِهِ التَّصْيِيدُ	وَالاعْتِبَارُ بِالثَّلَاثِ أَعْمَدُ
٢٩٨ وَتَارَةٌ لَا بُدَّ مِنْ تَكَرَّرِ	إِلَى حُصُولِ الظَّنِّ كَاخْتِبَارِ
٢٩٩ حَالِ الصَّبِيِّ بِالمَمَاسِكَةِ لَهُ	قَبْلَ البُلُوغِ وَسِوَاهَا نَقْلُهُ
٣٠٠ مَبْحَثٌ: الْعَادَةُ لَيْسَتْ تُعْتَبَرُ	إِلَّا لَدَى اطِّرَادِهَا كَمَا اشْتَهَرَ

- ٣٠٣ وحَيْثَمَا تَعَارَضَ الْعُرْفُ الْجَلِيّ  
 ٣٠٣ إن لم يكن بالشرع حُكْمٌ اعْتَلَقَ  
 ٣٠٤ وَالْعُرْفُ إن عَارَضَهُ الْوَضْعُ فِي  
 ٣٠٤ فبَعْضِ الْحَقِيقَةِ الْلفظِيَّةِ  
 ٣٠٥ وَقِيلَ إن يَعْْمُ وَضَعُ قُدِّمًا  
 ٣٠٦ وَالْعَامُّ وَالْخَاصُّ مِنَ الْعُرْفِ مَتَى  
 ٣٠٧ وَهُوَ أَنَّ الْخَاصَّ حَيْثُ حُصِرَا  
 ٣٠٧ مَبْحَثٌ: الْعَادَةُ هَلْ تُنَزَّلُ  
 ٣٠٨ وَغَالِبُ التَّرْجِيحِ فِي الْفُرُوعِ لَا  
 ٣٠٨ تَخْتِمْ الْعِبْرَةَ بِالْعُرْفِ الَّذِي  
 ٣١٠ وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْضَبِطْ شَرْعًا وَلَا
- وَالشَّرْعُ فَلْيُقَدِّمَنَّ لِلأَوَّلِ  
 فَلِإِنْ يَكُنْ فَهُوَ بِتَقْدِيمِ أَحَقِّ  
 مُقَدِّمٍ عَنْهُمْ خِلَافٌ قَدْ قُفِيَ  
 وَبَعْضُ الدَّلَالَةِ الْعَرْفِيَّةِ  
 وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ فَاحْفَظْ وَاعْلَمَّا  
 تَعَارَضًا فِيهِ ضَابِطٌ أَتَى  
 لَمْ يُعْتَبَرِ أَصْلًا وَإِلَّا اعْتَبِرَا  
 مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ خِلَافٌ يُنْقَلُ  
 يَكُونُ كَالشَّرْطِ كَمَا تَأَصَّلَا  
 قَارَنَ مَعَ سَبْقِي لَهُ فِي الْمَأْخِذِ  
 وَضَعًا فَلِلْعُرْفِ رَجُوعُهُ انْجَلَى

\* \* \*

تم الجزء الأول

## الباب الثاني

### في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية

مَسْرُودَةٌ وَاجِدَةٌ فَوَاحِدَةٌ	فَهَاكَ نَظْمٌ أَرْبَعِينَ قَاعِدَةٌ	س ٣
لَا تَنَحْصِرُ صُورُهَا الْجُزْئِيَّةُ	وَهِيَ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ	٣
لَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ تَنَحْصِرُ	وَرَبَّمَا اسْتَنْثَى مِنْهَا صُورٌ	٤
كَغَالِبِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ	فَهِيَ عَلَى التَّحْقِيقِ أَغْلَبِيَّةٌ	٤
رَاجِيًا الْعَوْنَ عَلَى تَمَامِهَا	وَمَا أَنَا أَشْرَعُ فِي نِظَامِهَا	٥
مِنْهَا وَمَا يَعْرِضُ لِي فِي الْأَثْنَا	مَعْقِبًا كَلًّا بِمَا يُسْتَنْثَى	٥

### القاعدة الأولى

#### الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد

بِالاجْتِهَادِ مَطْلَقًا إِذْ يَعْرِضُ	الاجْتِهَادُ عِنْدَهُمْ لَا يُنْقَضُ	٧
نَقْضَ الْإِمَامِ لِحَمِيٍّ مَن قَبْلَهُ	وَاسْتَنْثَى مِنْهَا صُورًا فِي الْجُمْلَةِ	٨
بَيْنَهُ بَغْلَطِ الَّذِي قَسَمَ	وَقِسْمَةَ الْإِجْبَارِ حَيْثَمَا تَقُمُ	١٢
صِفَةَ نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ تَلَا	كَذَلِكَ التَّقْوِيمُ إِنْ يُعْثَرُ عَلَى	١٣
أَقَامِهَا الدَّخْلُ فِيمَا قَدْ زُكِنُ	وَالْحَكْمُ لِلخَارِجِ بِالشُّهُودِ إِنْ	١٤
مِنْ هَذِهِ عِنْدَ التَّمَلُّكِ النَّظْرُ	قُلْتُ وَفِي اسْتِثْنَاءِ بَعْضِ ذِي الصُّورِ	١٥
مَوَاضِعَ فَاَنْقَضَهُ إِنْ يَخَالِفُ	خَاتِمَةً: وَيُنْقَضُ الْقَضَاءُ فِي	١٧
غَيْرِ خَفِيِّ عِنْدَ كُلِّ النَّاسِ	لِلنَّصْرِ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ	١٩

عن القرافي هذه مَحْكِيَّة	أو خالف القواعد الكلية	ص ٢٢
عليه فالسبكي أيضاً نَقَلَهُ	أو كان ما حُكِّمَ لا دليل له	٢٣
مخالف للنص عند مَنْ عَرَفَ	قال: وما خالف شرط مَنْ وقف	٢٥
كالخلف للإجماع فانقض مشرعه	وخلف ما عليه قول الأربعة	٢٨

### القاعدة الثانية

إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام	٥١
فغلب الحرام مهما وقعا	٥٣
أشياء كالاتجاه في الأواني	٥٧
خز وغيره على ما قد زُكِنَ	٥٨
بالأرض مجروحاً فمات مُسرِعاً	٥٩
أكثر ما له حرام لِيَوْهَنَ	٥٩
يحرّم لكن كرهه تأسلاً	٦٠
وقوم من الأحوط في المقال	٦١
في أيده الحرام يغلب فاستبن	٦٤
فلحمها ودرها بالجِلِّ صِف	٦٥
قارب الاستهلاك فيما قد رأوا	٦٧
كخلطٍ تحريم بغير ما انحصر	٦٧
مهمّ الأشياء لكثير ما يعن	٦٨
وما كعشرين فمحصور وَرَدَ	٦٨
بالظنّ ثم استفت للقلب النقي	٦٩
تفريقنا الصفة وهي واحدة	٧١
حلاً وجِرمًا وبأبواب يرد	٧١
لم يخل في الغالب أو وجهين	٧٢
والآخر البطلان أي في الكل	٧٢
والجِلّ والحرام حيث اجتمعا	٥٣
وخرجت عنها على بيان	٥٧
وفي الثياب بل وفي المنسوج من	٥٨
ولو رمى لطائر فوقها	٥٩
فإنه حلّ ولو عامل مَنْ	٥٩
ولم يكن يُعرف عينه فلا	٦٠
وقد رأى تحريمه الغزالي	٦١
كذلك الأخذ من السلطان إن	٦٤
والشاة مهما بحرام تتعلّف	٦٥
كذا إذا ما استهلك الحرام أو	٦٧
وهذه الصورة تحتها صُوْر	٦٧
فائدة: والضبط للمحصور من	٦٨
فما كالف غير محصور يُعد	٦٨
وما يكون بين ذين الحق	٦٩
مهمة تدخل في ذي القاعدة	٧١
وهو بأن يجمع عقد منفرد	٧١
وحيثما جرى فعن قولين	٧٢
فالأرجح الصّحة في ذي الحل	٧٢



له شروطٌ ولها الأصلُ ضَبَطَ	٧٣	وجريانُ الخُلفِ فيه يُشترطُ
فراجع الأصلَ وجانبَ المَلَلِ	٨١	فإن تُردَّ تحقيقتها بلا خللٍ
هذي فهأكها بلا توقف	٨١	وهاهنا قاعدةٌ تدخلُ في
وَضِدُّهُ غَلَبُ جَانِبِ الْحَضَرِ	٨١	فحيثما اجتمع جانبُ السفرِ
أَيْضاً فَخُذْهَا لَا حُرْمَتَ الْفَائِدَةِ	٨٣	وهذه تدخلُ فيها قاعدة
يُغَلَّبُ الْمَانِعُ حَيْثَمَا وَقَعَ	٨٤	فالمقتضي مع مانعٍ إذا اجتمع
مَسْأَلَةُ اخْتِلَاطِ مَوْتَى مَنْ كَفَرَ	٩٠	وَاسْتِثْنَيْتُ مَسَائِلَ مِنْهَا ذَكَرْتُ
بِغَيْرِهِمْ فَغَسَلُ كُلِّهِمْ غَدَا	٩٠	بِمُسْلِمِينَ وَاخْتِلَاطِ الشُّهُدَا
كَذَا عَلَى الْأَنْثَى بِالْأَحْرَامِ حُظْرُ	٩١	مِثْلِ الصَّلَاةِ وَاجِباً كَمَا ذَكَرْتُ
صَلَاتِهَا يَجِبُ ذَاكَ فَاعْرِفِ	٩١	إِنْ سَتَرْتُ جِزْءاً مِنَ الْوَجْهِ وَفِي
وَلَوْ تَكُونُ وَحْدَهَا قَدْ سَافَرْتُ	٩٢	وَمِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ حَتْمًا هَاجَرْتُ
مَشْهُورَةٌ بِعَكْسِ هَذِي وَارِدِهِ	٩٣	خَاتِمَةٌ وَلِلصَّحَابِ قَاعِدُهُ
يُحْرَمُ الْحَلَالُ فِيمَا نُقِلَا	٩٣	وَلَفْظُهَا عِنْدَهُمُ الْحَرَامُ لَا

### القاعدة الثالثة

الإيثار بالقرب مكره	٩٥	
أما سواها فهو فيه مُسْتَحَبٌّ	٩٥	وَيُكْرَهُ الْإِيثَارُ شَرْعاً بِالْقُرْبِ
حَظُّ النَّفْسِ حُسْنُهُ غَيْرُ خَفِيِّ	٩٦	ففي أمور هذه الدنيا وفي
ما يفتني في قرب أن يحرمها	٩٧	قيل وفي كلام بعض العلماء
فاظفر به فإنه جليل	٩٧	وَاللَّسِيوْطِيُّ هُنَا تَفْصِيلُ
إهمال واجبٍ فحظره أنجلا	٩٧	حاصله الإيثار إن أدى إلى
كُرهٍ فمكروهٌ بلا ارتياب	٩٩	أَوْ تَرْكِ سُنَّةٍ أَوْ ارْتِكَابِ
خلاف الأولى وهو قول معتمد	١٠٠	أَوْ ارْتِكَابِ غَيْرِ أَوْلَى فَلْيَعُدْ
تُشكَلُ مِنْدَوِيَّةُ الْمَسَاعِدَةِ	١٠١	فَرَعٌ وَرَبْمَا عَلَى ذِي الْقَاعِدَةِ
صِفِ لِمَا وَرَاءَهُ كَمَا رُكِنَ	١٠٢	فِي صُورَةِ الْمَجْرُورِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ

١٠٣ وقد أُجِيبَ أَنْ تَقْصَهُ أَنْجَبَزَ بِنَيْلِهِ فَضَلَ التَّعَاوِينَ الْأَبْرَ

### القاعدة الرابعة

#### التابع تابع

١٠٥

- ١٠٦ رابعها التابع تابع وفي  
١٠٦ أولها قولهم التابع لا  
١٠٧ كذلك المتبوع إن يسقط سقط  
١١٠ واستثنى التحجيل في نحو اليد  
١١٢ والفرع فيما قعدوه يسقط  
١١٢ وربما يثبت حكم الفرع  
١١٢ ثالثها التابع لا يقدم  
١١٦ وفي توابع الأمور اغتفروا  
١١٧ ونحوها في الشرع ضمناً يغتفر  
١١٧ فربما قالوا بالاثنا اغتفروا  
١١٨ ولأوائل العقود أكدوا  
١٢٠ وفي عبارات بمعنى متحد
- مضمونها قواعد لا تخفي  
يُفْرَدُ بِالْحَكْمِ كَمَا تَأْصِلَا  
تَابِعُهُ كَمَا لَدَيْهِمْ انْضَبَطَ  
كَذَلِكَ الْغُرَّةُ فِي الْمَعْتَمِدِ  
إِنْ يَسْقُطُ الْأَصْلُ كَمَا قَدْ ضَبَطُوا  
وَالْأَصْلُ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي الشَّرْعِ  
أَصْلًا عَلَى الْمَتَّبِعِ فِيمَا جَزَمُوا  
مَا لَمْ يَكُنْ فِي غَيْرِهَا يُغْتَفَرُ  
مَا لَا يَكُونُ فِيهِ قَصْدًا يُغْتَفَرُ  
مَا لَيْسَ فِي أَوَائِلِ مُغْتَفِرَا  
بِمَا لَهُ الْأَجْرُ لَا يُوَكَّدُ  
وَهَذِهِ تُعَدُّ فِيمَا يَطْرُدُ

### القاعدة الخامسة

#### ١٢٣ تصرف الإمام على الرعية منوطاً بالمصلحة

- ١٢٣ تصرف الإمام للرعية  
١٢٤ وهذه نص عليها الشافعي  
١٢٤ منزلة الإمام من رعيته  
١٢٥ وأصلها روي من قول عمر  
١٢٥ فيلزم الإمام في التصرف  
١٢٦ فلا يجوز نصبه لفساق  
١٢٦ وهذه الصورة عُدت واحدة
- أنيطاً بالمصلحة المرعية  
إذ قال قولاً ما له من دافع  
منزلة الولي من مؤلّيه  
فيما حكاها الأصل فانظر ما ذكر  
على الأنام منهج الشرع الوفي  
يوم في الصلاة بالخلاتق  
من التي انطوت عليها القاعدة

### القاعدة السادسة

#### الحدود تسقط بالشبهات

ص  
١٣٣

- ١٣٤ وبتفاق الحدود تسقط بالشبهات حسبما قد ضبطوا  
١٣٥ وأصلها من الحديث ورداً من طرق عديدة واعتمداً  
١٣٧ لا فرق بين كونها فيمن فعل واردة أو في طريق أو محل  
١٣٩ لكنها لا تسقط التعزيراً عندهم وتسقط التكفيراً  
١٤٠ وشرطها القوة فيما ذكروا جزماً وإلا فهي لا تؤثر

### القاعدة السابعة

#### الحر لا يدخل تحت اليد

١٤٣

- ١٤٣ والحر غير داخل تحت اليد في قول كل عالم معتد

### القاعدة الثامنة

#### الحریم له حکم ما هو حریم له

١٥٠

- ١٥٠ وللحریم حکم ما قد جعل له حریماً حسبما تأصلاً  
١٥٠ وأصلها الحلال بئین إلى آخره من الحديث اتصلاً  
١٥٢ ويدخل الحریم في المَحْتَمِ جزماً وفي المكروه والمحرم  
١٥٤ وكل ما حُرِّمَ فَالْحَرِيمُ له دواماً حکمه التحريم  
١٥٤ إلا حریم دُبْرِ الزوجة ما يكون بين إبتئها فاعلما  
١٥٦ والمَلِكُ في الحریم للمعمور لِمَالِكِ المعمور في المشهور  
١٥٦ ثم حریم المسجد اجعل حکمه كحکمه فيما له من حُرْمَةٍ  
١٥٧ قلت وقال غيره كابن حجر لم يك كالمسجد وهو المعبّر  
١٥٧ كذا في الرحبة الخلف نقل وهي التي بُنِي له إذ تتصل  
١٦٠ وعدها منه إليه يذهب - فيما حكى - الجمهور وهو المذهب

## القاعدة التاسعة

١٦١

- ١٦١ إن يجتمع أمران من جنسٍ عُرف فردٍ ومقصودُهُما لم يختلف  
١٦١ دخل فردٌ منهما في الآخرِ أي غالباً على خلافٍ ظاهرٍ

## [القاعدة] العاشرة

١٦٤

- ١٦٤ وللکلام يا فتى الإعمالُ أولى من الإهمالِ فيما قالوا  
١٦٥ لكن إذا ما استويا بالنسبة إلى كلامٍ حسبما قد نبّه  
١٦٦ قالوا وفيها يدخل التأسيسُ أولى من التأكيدِ يا رئيسُ

## [القاعدة] الحادية عشر

## الخراج بالضمآن

١٦٧

- ١٦٨ ثم الخراجُ بالضمآن وهو من لفظ الحديث النبويّ فاستين  
١٦٨ لكنّه خرج عن ذمّ ما لو اعتقت المرأة عبداً للقوي  
١٦٨ فلابنها ولاؤه والعقل لو جنى على عصبية لها رأوا  
١٦٩ وقد يُرى في العصبات مثله يعقلُ في الخطأ ولا إرثَ له

## [القاعدة] الثانية عشر

## الخروج من الخلاف مستحب

١٧٠

- ١٧٣ ومستحبُ الخروجُ يا فتى من الخلاف حسبما قد ثبتا  
١٧٨ لكن مراعاةَ الخلاف تُشترطُ لها شروطٌ ولها الأصلُ ضبطُ  
١٧٨ أن لا يكون في الخلاف موقفاً ولم يُخالف سنةً لمن دعا  
١٧٩ صحّت وكونه قويّ المدركِ لا كخلاف الظاهريّ إذ حكي

## القاعدة الثالثة عشر

## الدفْع أقوى من الرفع

٢٠٠

- ٢٠٠ والدفْعُ فيما قال كُلهُ جبرٍ أقوى من الرفعِ فجُلّ بالفكرِ

القاعدة الرابعة عشر

الرخص لا تناط بالمعاصي

ص  
٢٠٤

٢٠٤ ولا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي الرَّخِصُ فَلَمْ يُبَحَّ لِعَاصِرِ التَّرَخُّصِ

القاعدة الخامسة عشر

الرخص لا تناط بالشك

٢١٤

٢١٤ وَالشُّكُّ لَا تُنَاطُ أَيْضاً الرَّخِصُ بِهِ كَمَا السُّبْكِيُّ عَلَى ذَلِكَ نَصَّ

القاعدة السادسة عشر

الرضا بالشيء رضاً بما يتولد منه

٢١٥

٢١٥ ثُمَّ الرِّضَا بِالشَّيْءِ قُلُّ رِضاً بِمَا يَنْشَأُ عَنْهُ حَسِبَمَا قَدْ رُسِمَا

٢١٥ وَقَدْ يُقَالُ مَا نَشَأَ عَنْهُ أُذُنٌ فِيهِ فَمَا مِنْ أَثَرٍ لَهُ زُكُنٌ

٢١٦ وَلَكِنْ اسْتُثْنِيَ مِنْهَا مَا شُرِطَ سَلَامَةُ الْعُقْبَى بِهِ كَمَا ضُبِطَ

٢١٧ كَضْرِبِ زَوْجٍ وَمَعْلَمٍ وَمَنْ يَلِي وَتَعْزِيرَاتٍ قَاضٍ فَاعْلَمَنَّ

القاعدة السابعة عشر

السؤال معاد في الجواب

٢١٧

٢١٧ ثُمَّ السُّؤَالُ عِنْدَهُمْ مُعَادٌ قُلُّ فِي الْجَوَابِ حَسِبَمَا أَفَادُوا

القاعدة الثامنة عشر

لا ينسب لساكت قول

٢٢١

٢٢١ إِعْلَمُ هُدَيْتَ أَنَّهُ لَا يُنْسَبُ لِسَاكِتِ قَوْلٍ كَمَا قَدْ أَعْرَبُوا

٢٢١ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ الْمَذْكُورَةُ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مَأْثُورَةٌ

٢٢٤ وَرَبَّمَا اسْتُثْنِيَ مِنْ هَذِي صُورٍ مِنْهَا سَكُوتُ الْبَكْرِ إِذْهُنَّ مَعْتَبَرٌ

٢٢٥ كَذَا سَكُوتُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ عُدُّ نَكْوَالٍ فَاسْتَبْنُ

٢٢٦ وَبَعْضُ أَهْلِ ذِمَّةٍ حَيْثُ نَقَضُ فَعَهْدُهُ مِنْ يَسَكْتٍ أَيْضاً انْتَقَضَ

٢٢٦ ولو رأى مملوكه يتلف ما  
 ٢٢٧ وحيثما يسكت مُحَرِّمٌ على  
 ٢٢٧ وحيثُ باعَ بالغاً وقد سَكَتْ  
 ٢٢٨ ولو قرأ بحضرة الشيخ وقد  
 ٢٢٩ وبعضهم لغير هذه ذكر  
 ٢٣١ قلت: وفيها بعضهم قد صنفاً

### القاعدة التاسعة عشر

٢٣٢ ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً

٢٣٢ أعلم بأني كنت قد نظمتُ  
 ٢٣٢ قاعدة ما كان أربى فعلاً  
 ٢٣٢ وأصلها من الحديث المتخَبِّ  
 ٢٣٣ وأخرجوا عن ذلك بضعَ عَشْرِ  
 ٢٣٣ وذلك القَصْرُ على الإتمامِ  
 ٢٣٤ ثم الضحى ثمان رَكَعَاتٍ أَبْرُ  
 ٢٣٧ والوترُ مهما بثلاثٍ يُفَعَلُ  
 ٢٣٧ لكن على قولٍ ضعيفٍ نُقِلَا  
 ٢٣٨ كذا صلاةُ الصبح كانت أفضلًا  
 ٢٤١ وركعةُ الوترِ لديهم أفضلُ  
 ٢٤٢ تهجدُ الليلِ وإن كانت أقلُّ  
 ٢٤٣ كذا صلاةُ العيد من كسوفِ  
 ٢٤٣ وسنةُ الفجرِ بلا تطويلِ  
 ٢٤٥ وفي الصلاة سُورَةٌ كَمَالَا  
 ٢٤٥ وقيل: بل من قدرها وذاك ما  
 ٢٤٦ والجمعُ في مضمضةٍ بالما ثَلَا

لهذه فيما مضى فقلتُ  
 فإنه يكونُ أزكى فضلاً  
 عن النبي: الأجرُ على قَدْرِ النَّصَبِ  
 فهاكها منظومةٌ كَدَّرُ  
 يَفْضَلُ في الثلاثة الأيامِ  
 وإن يَكُنْ أَكْثَرُهَا ثِنْتِي عَشْرُ  
 فإنها مما يَزِيدُ أَفْضَلُ  
 عن البسيطِ والإمامِ ذِي العُلا  
 من غيرها وإن يَكُنْ أطولًا  
 من سُنَّةِ الفجرِ وأيضاً تَفْضَلُ  
 وهو مع الكثرة والطول حَصَلُ  
 أزكى ولو مع طُولها المعروفِ  
 أفضلُ منها مَعَهُ للدليلِ  
 أفضلُ من بعضٍ ولو قد طَالَا  
 لم يَرِدِ البعضُ وإلا قُدَمَا  
 أفضلُ من فضلِ بسِي حَصَلَا

أزكى من السيِّتِ بغير مَين	٢٤٨ كذلك الفصلُ بغرفتين
أفضلُ منه ماشياً تأدباً	٢٤٩ والحجُّ والوقوفُ يَمَن رَكِبَا
أفضلُ من دُويرةِ الأهالي	٢٤٩ كذلك الميقاتُ للإهلالِ
أفضلُ من صلاتِهِ وأعلى	٢٥٠ ومرةً جماعةً إن صَلَّى
وهكذا تصدَّقُ وقد أَكَلُ	٢٥٠ منفرداً خمساً وعشرين جُعِلُ
فهو على بذلِ الجميعِ قد زَكَا	٢٥١ البعضُ من أضحيةِ تبرُّكا
فيه الدليلُ للقليلِ مُثَبِّتَا	٢٥٣ وينبغي عَدُّكَ كلما أتى
أفضلُ من إتيانِهِ بزائدِ	٢٥٣ كركعتي تَحِيَّةِ المساجدِ
في الذكرِ من زيادةٍ في المعتمدِ	٢٥٤ واللفظُ في استعاذةٍ بما وَرَدَ
والحمدُ لله على التفضُّلِ	٢٥٤ وقِسْ على ذلك بالتأملِ

#### القاعدة العشرون

المتعدي عندهم أفضلُ من القاصر	٢٥٧
أنى من القاصر فضلاً وأجلَّ	٢٥٧ والمتعدي عندهم من العملِ
أفضلُ من صلاةٍ ذي التَّنْفُلِ	٢٥٧ ومن هنا فطلبُ العلمِ العَلِيِّ
أنكرَ الاطلاقَ وهو المعتمدُ	٢٦٠ ولكن الإمامُ عزُّ الدينِ قدُ
أفضلُ كالإيمانِ يا ذا الباصرةِ	٢٦١ وقال قد يكونُ بعضُ القاصرهِ

#### القاعدة الحادية والعشرون

الفرضُ أفضلُ من النفلِ	٢٦٣
فضلاً من النَّفْلِ كما قد ذكروا	٢٦٥ والفرضُ فيما قَعَدُوهُ أكثرُ
ثوابٍ غيره بسبعينَ أعقلاً	٢٦٥ قالوا: وأجرُ الفرضِ زائدُ على
وبعضها لبعضهم فيها نَظَرُ	٢٦٧ وربما استثنى من هَذي صُورُ
أزكى من الإنظارِ وهو سُنَّةُ	٢٦٨ وهي إبرا مُعَسِّرِ فإنَّه
كذا الأذانُ للإمامةِ فَضْلُ	٢٦٩ والبدءُ بالسَّلامِ مِن رَدِّ أَجَلِ

- ٢٧٣ والطُّهُرُ قَبْلَ الْوَقْتِ أَيْضاً أَفْضَلُ  
 ٢٧٤ وَالشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ زَادَ وَاحِدَةً  
 ٢٧٥ قُلْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ صَوْرَتَيْنِ عَنْ  
 ٢٧٦ هُمَا: حَدِيثُ أَجْرِ تَارِكِ الْمِرَا  
 مِنْ كَوْنِهِ فِي الْوَقْتِ فِيمَا يُنْقَلُ  
 نُظِرَ فِيهَا وَهِيَ غَيْرُ وَاوَدَةَ  
 ابْنِ أَبِي الصَّيْفِ الْإِمَامِ فِي الْيَمَنِ  
 ثُمَّ حَدِيثُ أَجْرِ مَنْ قَدْ صَبَرَ

### القاعدة الثانية والعشرون

#### الفضيلة المتعلقة بذات العبادة

##### أولى من المتعلقة بمكانها

٢٧٨

- ٢٧٨ فضيلة العبادة المعلقة  
 ٢٧٨ بما لها من المكان فيما  
 ٢٨٠ لكنّه خرج عن هذا صور  
 ٢٨٠ في المسجد القريب إن تعطل  
 ٢٨٠ والجمع في المسجد أولى منه في  
 بنفسها أولى من المعلقة  
 قد صرحوا به فكنّ فهما  
 منها الجماعة القليلة أبر  
 من الكثير في سواه فاعقلا  
 غير وإن كان كثيراً فاعرف

### القاعدة الثالثة والعشرون

#### الواجب لا يترك إلا لواجب

٢٨٢

- ٢٨٢ لا يترك الواجب إلا للفهم  
 ٢٨٢ وقال فيها قوم الواجب لا  
 ٢٨٣ وقال آخرون قولاً يحتسب  
 ٢٨٣ وجاء أيضاً غير هذا فيها  
 ٢٨٤ واستثنيت أشياء منها سجدة  
 ٢٨٤ والقتل للحية في الصلاة مع  
 ٢٨٤ في العيد مع زيادة الركوع في  
 ٢٨٦ ونظر الخاطب للمخطوبة  
 إلا لواجب بغير وهم  
 يترك للسنة فيما أصلا  
 ما كان ممنوعاً إذا جاز وجب  
 من العبارات فكنّ نبيها  
 سهو وما تلا كما قد ثبتا  
 رفع اليدين بالتوالي إن وقع  
 صلاة سنة الكسوف فاعرف  
 كذلك الكتابة المحبوبة



القاعدة الرابعة والعشرون

ص

ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه

٢٨٨

لا يوجب أهونها بعمومه

٢٨٨ ما أوجب الأعظم بالخصوص لا	يُوجب بالعموم الأهون خلا
٢٨٩ في صور جاءت بها الإفادة	كالحيض والنفاس والولادة
٢٨٩ فلإنها توجب الغسل معا	إيجابها الوضوء أيضاً فاشمعا
٢٩٠ والمهر في أرض البكارة لنم	في وطء فاسد الشرا كما علم
٢٩٠ والشاهدون بالزنا لو رجعوا	من بعد رجم فالقصاص يقع
٢٩٠ مع حد قذف وكذا لو قاتلا	أكثر من غير وكان كاملا
٢٩١ فإنه مع سهمه يرضخ له	ذكره جمع كما قد نقله

القاعدة الخامسة والعشرون وتاليها

٢٩٢ ما ثبت بالشرع مقدم على ما ثبت بالشرط

٢٩٢ وثابتاً بالشرع قدموا على	ما ثابتاً بالشرط كان مُسجلاً
٢٩٣ ومن هنا ما صح نذر الواجب	فقس عليها تحظ بالمواهب

[القاعدة السادسة والعشرون] (\*)

٢٩٣ [ما حرم استعماله حرم اتخاذه] (\*)

٢٩٣ وكل ما استعماله قد حرم	فليكن اتخاذه مُحَرَّمًا
٢٩٤ ونقضت بصور في باب	الصلح وهي فتحة للباب
٢٩٤ مهما يكن يسمره ولكن	أجيب عنها بجواب متقين

(\*) كل ما كان بين حاصرتين [ ] ليس في المتن بل من زيادة الحاشية.

[القاعدة السابعة والعشرون]

ص

[ما حَرَّمَ أَخْذَهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤَهُ]

٢٩٦

٢٩٦	وكلما حُرِّمَ أَخْذُهُ حُظِرَ	إعطاؤه أيضاً كما عنهم شهرز
٢٩٦	واستثنى نحو رشوة لحاكم	توضيلاً لحقه من ظالم
٢٩٧	وفك مأسور وما قد بذلته	لمن يخاف هجوه ليصلة
٣٠٠	وحيثما خاف الوصي ظالماً	أعطى من المال ليضحى سالماً
٣٠٠	والبذل من قاضٍ لكي يؤولي	والأخذ للسلطان لن يجلاً
٣٠٢	فائدة تقرب من ذي القاعدة	قاعدة أخرى لديهم واردة
٣٠٢	وهي ما حُرِّمَ فعله حُظِرَ	طلبه أيضاً كما عنهم ذكر
٣٠٢	واستثنى من ذلك صادقاً فله	تحليف من أنكره إذ فعلة
٣٠٣	وجزئة الذمي تطلب وإن	يحرّم عليه بذلها كما زكن

[القاعدة الثامنة والعشرون وتالياتها]

[المشغول لا يشغل]

٣٠٤

٣٠٤	وقعد الأصحاب فيما يُنقل	بأنه المشغول ليس يُشغل
٣٠٤	ومن هنا ما جاز أن يرهن ما	رهنه أخرى كما قد علما
٣٠٤	ولم يجز إيراد عقدين على	عين محلاً واحداً فيما انجلى
٣٠٥	وهنا للأصل تفصيل أشد	في العقد حيثما على العقد ورد

[القاعدة التاسعة والعشرون]

[المكبر لا يكبر]

٣٠٨

٣٠٨	كذلك مما قعدوا المكبر	على خلاف جاء لا يكبر
٣٠٨	ومن هنا التليث غير نذب	في غسلات رجس نحو الكلب
٣١٠	قلت الذي جرى عليه ابن حجر	سنية التليث وهو المعبر

[القاعدة الثلاثون]

٣١٠ [من استعجل شيئاً قبل أوانه عُوقب بحرمانه]

٣١٠ ومن يَكُنْ قبلَ الأوانِ استعجلاً  
٣١١ لكنها خرجَ عنها صُورٌ  
٣١٢ بل قالَ في التحقيقِ ليسَ يدخلُ  
٣١٢ وكان بعضهم يزيدُ فيها  
٣١٣ وقال لا يُحتاجُ فيها استئْثاناً  
٣١٣ قبلَ أوانِهِ وليسَ المصلحةُ

عُوقِبَ بالحرمانِ حتماً أصلاً  
مِنَ التي تدخلُ فيها أكثرُ  
فيها سوى مَن للتراثِ يُقتلُ  
عن حِبرَةٍ لفظاً بها يُوفيهَا  
وهو من استعجلَ شيئاً مِنَّا  
ثبوتَهُ عُوقِبَ فأفقه مَلْمَحَةٌ

القاعدة الحادية والثلاثون وتالياتها

٣١٦ [النفلُ أوسعُ من الفرضِ]

٣١٦ والنفلُ فيما قَعَدُوهُ أوسعُ  
٣١٧ وقد يَضِيقُ النفلُ عنه في صُورٍ  
٣١٧ أي ما يجوزُ للضرورةِ عَداً  
٣١٨ ومنهُ ليسَ يُشرَعُ التيمُّمُ  
٣١٨ كذا سجودُ السهوِ ليسَ يُشرَعُ

حكماً من الفرضِ وعنه فرَعوا  
ترجعُ للأصلِ الذي قد استقرَّ  
مقدراً بقدرها مؤبداً  
للنفلِ في وجهِ له قد رَسَمُوا  
للنفلِ في قولِ غريبٍ يُسْمَعُ

[القاعدة الثانية والثلاثون]

٣١٩ [الولايةُ الخاصةُ أقوى من الولاية العامة]

٣١٩ ثم الولايةُ التي تختصُّ  
٣٢٠ وضابطُ الولي قالوا قد يلي  
٣٢٠ وقد يلي النكاحَ لا غيرُ كما  
٣٢٠ وكالأبِ الشفيقِ فيمنُ قد طَراً  
٣٢١ وقد يلي المالَ فقطُ كالوصي  
٣٢٢ فائدة: مراتبُ الولاية

من ضيِّدَها أقوى كما قد نَصُّوا  
في المالِ والنكاحِ كالأبِ العلي  
في سائرِ المعصيينِ علماً  
سَفَهُهَا والجدُّ كالأبِ يُرى  
فاضبَطُهُ في الفروعِ لَمَّا تنحصى  
أربعةً عندَ أولي الدَّرَايةِ

٣٢٢ ولاية القريب والوكيل ثم وصاية وناظر الوقف يؤم  
٣٢٤ وإن تُردَّ تحقيقها فارجع لما في الأصل للسبكي قولاً مُحَكَّمًا

### القاعدة الثالثة والثلاثون

٣٢٧ لا عبرة بالظنّ البينّ خطؤه

٣٢٧ قالوا ولا عبرة بالظنّ متى  
٣٢٨ واستثنيت أشياء منها ذكرها  
٣٢٨ صلى فإنّ مُحدثاً فقلّ تصحّ  
٣٢٩ ولو رأى ركباً وقد تيمّمَا  
٣٢٩ طلبه وبطلّ التيمّم  
٣٣٠ وحيثما خاطب بالطلاق  
٣٣٠ مع ظنه غيرهما نفذ ما  
٣٣٠ وحرّة مهما يطأ وظنّها  
٣٣١ تعتدّ قرأين على المصحح  
خطأه بين كما قد ثبتا  
لو خلف من يظنه مطهراً  
صلاته والأمر فيه متّضح  
فظنّ معهم ماء أو توهمَا  
وإن يكن قد أخطأ التوهم  
زوجته والعبد بالإعتاق  
أوقعه توهماً عليهما  
زوجته القينة أي فإنها  
كذلك عكسه على المُرجح

### القاعدة الرابعة والثلاثون وثلاث تليها

٣٣٢ [الاشتغال بغير المقصود إعراض عن المقصود]  
٣٣٢ والاشتغال بسوى المقصود قد قالوا عن المقصود إعراضاً يُعدّ

### [القاعدة الخامسة والثلاثون]

٣٣٢ [لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المُجمَع عليه]  
٣٣٢ قالوا وليس يُنكر المختلف  
٣٣٤ أعني الذي صار عليه مُجمَعَا  
٣٣٥ يُنكر فيها أمر ما فيه اختلف  
٣٣٥ يبعد مأخذاً بحيث يُنقض  
فيه ولكن يُنكر المؤتلف  
واستثنيت أشياء مما فرعا  
وذاك حيث المذهب الذي وُصف  
كذا لدى ترافع إذ يعرض

٣٣٥ فيه لحاكم فبالذي اعتقد يكون حكمه كما قد انعقد  
٣٣٨ وحيث للمنكر فيه كانا حق كزوج فافهم البيانا

### [القاعدة السادسة والثلاثون]

[يدخل القوي على الضعيف ولا عكس]

٣٣٨ ويدخل القوي على الضعيف قد قالوا ولا عكس فحق ما ورد

### [القاعدة السابعة والثلاثون]

٣٤١ [يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد]

٣٤١ وفي وسائل الأمور مُغتَفَر ما ليس في المقصود منها يُغْتَفَر

### [القاعدة الثامنة والثلاثون]

٣٤٦ الميسور لا يسقط بالمعسور

٣٤٦ كذاك مما قعدوا الميسور لا يسقط بالمعسور حسبما انجلى  
٣٤٧ وهي من الأشهر في القواعد وأصلها من الحديث الوارد  
٣٤٨ وخرجت مسائل كالموسير ببعض من ربة المكفر  
٣٤٨ لا يعتق البعض وإنما انتقل قطعاً لما وراءه من البدل  
٣٤٩ وقادر لصوم بعض اليوم لا يلزمه إمساكه كما اعتلا  
٣٤٩ كذا الشفيع إن يجد بعض الثمن لا يؤخذ القسط من الشقص ولن  
٣٥٠ وحيث أوصى بأشراء ربة فلم يف الثلث لغا ما طلبه  
٣٥٠ ومن على عيب مبيع أطلع فالرد والإشهاد كل امتنع  
٣٥٠ عليه لا يلزمه كما أتضح تلفظ بالفسخ في القول الأصح

## القاعدة التاسعة والثلاثون

٣٥٢ ما لا يقبل التبعيض فاختيار بعضه كاختيار كله

وإسقاط بعضه كإسقاط كله

- ٣٥٢ وكُلُّ ما التبعيضُ ليسَ يَقْبَلُ  
٣٥٣ مِثْلُ اختِيارِ كُلِّهِ وَيَسْقُطُ  
٣٥٣ ومنهُ نِصْفُ طَلْقَةِ أو بَعْضُكَ  
٣٥٤ ثُمَّ هُوَ هل يَكُونُ بالسَّرَايَةِ  
٣٥٥ وما على الكُلِّ يَزِيدُ البَعْضُ قَطُّ  
فَهُوَ اختِيارُ بَعْضِهِ إِذْ يَحْضُلُ  
كُلُّ بَعْضٍ مِنْهُ حَيْثُ يَسْقُطُ  
مُطْلَقٌ فَطَلْقَةٌ كَمَا حُكِيَ  
أَوْ لا خِلافَ شائِعِ الحِكايةِ  
إِلا بِفَرْعٍ فِي ظَهَارِ انضِبْطِ

## القاعدة الأربعون

٣٥٦ إذا اجتمع السبب أو الغرور والمباشرة قدمت المباشرة

- ٣٥٦ وحيثما السببُ والمباشرةُ  
٣٥٧ كذلك الغرورُ معها جُعِلَا  
٣٥٨ كما إذا غَضِبَ شاةً وَأَمَرَ  
٣٥٨ فالغاصبُ الضمانُ يَسْتَقِرُّ  
٣٥٩ كَذَا إِذا سُلِّمَ زَائِدٌ على  
٣٥٩ مُؤَجَّرٌ جَهْلُهُ فَتَلِفَتْ  
٣٦٠ وحيثما أفتاه بالإتلافِ  
٣٦٠ على الذي أفتى بلا خفاءِ  
٣٦٣ وَيَضْمَنُ الإمامُ حيثما أَمَرَ  
٣٦٣ وحيثما وَقَفَ ضَيْعَةٌ على  
٣٦٤ يَضْمَنُ إِلا واقفٌ للغلَّةِ  
يَجْتَمِعُما فَقدِمَنَّ الأَجْرَةَ  
وَاسْتَشْيَيْتْ أَشياءَ فيما نُقِلَا  
شَخْصاً بِذَبْحِها وَلَمْ يَدْرِ الغَرَرُ  
عَلَيْهِ بِالقِطْعِ إِذا يَغْرُ  
مُسْتَأْجِرٌ لِحَمَلِهِ فَحَمَلًا  
ضَمِنَها مُسْتَأْجِرٌ كما ثَبَّتْ  
أَهْلٌ فَأَخْطَا فالضمانُ وافي  
فاحذرُ مِنَ الخِطَا فِي الإِفْتاءِ  
ظُلْمًا لِجاهِلٍ بِقَتْلِ إِنْ صَدَرَ  
قَوْمٍ فَبانَتْ مُسْتَحَقَّةٌ فلا  
وَتَمَّ نَظْمُ الأربَعينَ جُمْلَةً

\* \* \*

## الباب الثالث

### في القواعد المختلف فيها

ص  
٣٦٥

ولا يطلق الترجيح لاختلافه في الفروع، وهي عشرون قاعدة:

٣٦٦	وَمَا كَ عِشْرِينَ مِنَ الْقَوَاعِدِ	تحقيقها من أعظم الفوائد
٣٦٦	وَهِيَ الْقَوَاعِدُ الَّتِي فِيهَا اخْتَلَفَ	والقول في ترجيحها لم يأتلف
٣٦٦	وَلَمْ يَسْخُ إِطْلَاقُهُ لِلْخُلْفِ فِي	فروعها وعدم التألف
٣٦٦	وَالجِزْمُ فِي بَعْضِ الْفُرُوعِ رَبُّمَا	بأحد الشقين جاء فاعلمنا
٣٦٦	لَكِنَّهُ فِي الْبَعْضِ مِنْهَا وَأَنَا	أشير نحوه لمن تفظنا
٣٦٧	وَقَدْ جَعَلْتُ كُلَّ جِنْسٍ مِنْهَا	في ضمن فصل لا يزيد عنها
٣٦٧	فَانْحَصَرْتُ إِذَا فَصَلْتُ الْبَابَ	أربعة والشكر لله

### الفصل الأول

#### [القاعدة الأولى]

٣٦٨

٣٦٨	قَالُوا هَلِ الْجُمُعَةُ ظُهُرٌ قُصِرَتْ	أو بل صلاة يحياها جرت
٣٦٨	فِيهَا كَمَا قَدْ نَقَلُوا قَوْلَانِ	وقد يقول بعضهم وجهان
٣٦٨	وَمَسَّلُكَ التَّرْجِيحِ فِيهِمَا اخْتَلَفَ	للخلف في فروعها وما ائتلف

#### [القاعدة الثانية]

٣٧٠

٣٧٠	ثُمَّ الصَّلَاةُ خَلْفَ مُحَدِّثِ غَدَا	مجهول حال عند من به اقتدى
٣٧٠	مَهْمَا نَقَلَ صَحِيحَةً فَهَلْ تُعَدُّ	جماعة أو انفراداً قد ورد
٣٧١	وَجِهَانِ وَالتَّرْجِيحُ أَيْضاً مُخْتَلِفٌ	فيما لها من الفروع قد عرفت

## [القاعدة الثالثة]

٣٧٢

- ٣٧٢ وَمَنْ أَتَى بِمَا يُنَافِي الْفَرْضَ لَا النَّقْلَ فِي أَوَّلِ فَرْضٍ مِثْلًا  
٣٧٣ يَبْطُلُ فَرْضُهُ وَهَلْ مَا صَلَّى  
٣٧٤ فِيهِ أَتَى قَوْلَانِ وَالتَّرْجِيحُ  
مُخْتَلِفٌ فَلْيَكْفِكَ التَّلْوِيحُ

## [القاعدة الرابعة]

٣٧٥

- ٣٧٥ وَالنَّذْرُ هَلْ سَلَوْنَا بِهِ فِي مَسَلِّكَ فَرْضٍ شَرَعْنَا الشَّرِيفِ  
٣٧٥ أَوْ مَسَلِّكَ الْجَائِزِ قَوْلَانِ أَتَى وَخُلْفُ تَرْجِيحِ الْفُرُوعِ ثَبَتَا  
٣٧٦ وَخَرَجَ النَّذْرُ عَنِ الشُّقَيْنِ فِي صُورَةِ نَذْرِهِ الْقِرَاءَةَ أَعْرَفِ  
٣٧٦ فَنِيَّةُ النَّاذِرِ فِيهَا تُحْتَمُّ وَليْسَ فِي فَرْضٍ وَنَفْلٍ تَلْزَمُ

## [القاعدة الخامسة]

٣٧٧

- ٣٧٧ ثُمَّ هَلِ الْعِبْرَةُ فِي الْعُقُودِ قُلِّ بِصِيغَةٍ أَوْ بِمَعَانٍ يَا رَجُلُ  
٣٧٧ وَفِي الْفُرُوعِ أَيْضاً التَّرْجِيحُ الْخُلْفُ فِيهِ عِنْدَهُمْ صَرِيحٌ

## الفصل الثاني

## [القاعدة السادسة]

٣٧٩

- ٣٧٩ وَالْعَيْنُ إِنْ تَعَزَّ لِلاْرْتِهَانِ هَلْ عُدَّ فِيهَا جَانِبُ الضَّمَانِ  
٣٧٩ مُغَلَّباً أَوْ جَانِبُ الْعَارِيَةِ قَوْلَانِ وَالتَّرْجِيحُ كَالْمَاضِيَةِ  
٣٨٠ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ هَلْ هُوَ يُعَدُّ ضَمَاناً أَوْ عَارِيَةً؟ خُلْفٌ وَرَدُّ  
٣٨٠ قَالَ السُّيُوطِيُّ: وَمَا عَبَّرْتُ بِهِ أَوْلَى كَذَا فِي هَذِهِ الْآيَاتِ انْتَبَهْ

## [القاعدة السابعة]

٣٨١

- ٣٨١ وَهَلْ تُعَدُّ يَا فَتَى الْحَوَالَةَ بِيَعاً أَوْ اسْتِيفَا خِلَافَ قَالِهِ  
٣٨٢ وَاخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ فِي الْفُرُوعِ كَمَا حَكَاهُ صَاحِبُ الْمَجْمُوعِ



[القاعدة الثامنة]

٣٨٣ ثم هل الإبراء إسقاطاً جِعِلْ أو هو تملكٌ خِلافٌ قد نُقِلْ  
٣٨٣ قولين والترجيحُ غيرُ مؤتلفٍ فيما لها مِنَ الفروعِ قد وُصِفَ

[القاعدة التاسعة]

٣٨٤ وهل يكونُ فَسْحاً الإقالةُ في الحكمِ أو بيعاً؟ خِلافٌ قاله  
٣٨٥ والخُلْفُ قولانٍ وفي الفروعِ يَخْتَلِفُ الترجيحُ للمسموعِ

[القاعدة العاشرة]

٣٨٦ ثم مُعَيَّنُ الصِّدَاقِ في يَدِ الزوجِ قَبْلَ القَبْضِ مَهْمَا يُعْقَدِ  
٣٨٧ هل هو مضمونٌ ضَمَانٌ عَقْدِ في يدهِ أو بَلْ ضَمَانٌ أَيْدِ  
٣٨٧ قولانٍ والترجيحُ لم يَأْتَلِفِ فيما لها مِنَ الفروعِ قَدْ قُفِيَ

الفصل الثالث

[القاعدة الحادية عشر]

٣٨٨ وَبَعْدُ هذا فالطلاقُ الرَّجْعِي  
٣٨٨ أو لا؟ على القولين والترجيحُ لا  
٣٨٩ وربما جُزِمَ بالأولِ في  
٣٩٠ وجاء قولٌ ثالثٌ لم يُخْتَلَفْ  
٣٩٠ وعَبَّرُوا بغيرِ ذِي العبارةِ  
٣٩١ وهل هِيَ الرجعةُ تُحَسَّبُ ابتداءً  
هل يقطعُ النكاحَ كُلُّ القَطْعِ  
يُطَلَّقُ في الفروعِ فيما نُقِلَا  
أشياء وبالثاني كذاكَ فاعْرِفِ  
في أصلها يقولُ بالتوقُّفِ  
عَنْ هذه أيضاً بلا نَكَارَةٍ  
نكحِ أو استدامةً خُلْفٌ بَدَأَ

[القاعدة الثانية عشر]

٣٩١ قالوا وفي الظُّهَارِ هل المَغْلَبُ  
٣٩١ شِبهُ اليمينِ؟ فيه خُلْفٌ قد وُصِفَ  
شِبهُ الطلاقِ أو بَلِ المَغْلَبُ  
ومنهجُ الترجيحِ فيه مُخْتَلِفٌ

## [القاعدة الثالثة عشر]

- ٣٩٢ ثم الشروع هل به تعيينا  
 ٣٩٣ فيه خلاف رجح الأول في  
 ٣٩٤ ولكن الشخان لم يرجحها  
 ٣٩٤ لأنها لا يطلق الترجيح  
 ٣٩٤ قال السيوطي بأصله الأتم  
 ٣٩٥ بأن تقول فرض الاكتفاء هل  
 ٣٩٥ فيه خلاف والفروع مختلف
- مفروض الاكتفاء أم لا عندنا  
 مطلبنا والبارزي المقتفي  
 شيئاً كما في خادم قد شرحا  
 فيها لما مر به التصريح  
 ولك أن تبديل هذا بأعم  
 نعطيه حكم فرض عين أو نقل  
 في حكمها الترجيح حسبما عرف

## [القاعدة الرابعة عشر]

٣٩٧

- ٣٩٧ والزائل العائد هل هو كما  
 ٣٩٨ والقول بالترجيح فيها اختلفا  
 ٣٩٨ لكنه جزم بالأول في
- لما يزل أو لم يعد خلف سماً  
 إذ هو في فروعها ما اختلفا  
 أشيا كذا الثاني كما عنهم قفي

## [القاعدة الخامسة عشر]

٤٠١

- ٤٠١ ثم هل العبرة بالحال قل  
 ٤٠١ ومسلك الترجيح أيضاً مختلف  
 ٤٠١ كقولهم: ما قارب الشيء فهل  
 ٤٠١ وما على الزوال أشرف فهل  
 ٤٠١ وقولهم: هل الذي توقعنا  
 ٤٠٢ والجزم جاء باعتبار الحال  
 ٤٠٣ مهمة بهذه تلتجئ  
 ٤٠٣ وهي تنزيل اكتساب المال  
 ٤٠٣ والقول بالترجيح أيضاً مختلف  
 ٤٠٤ فائدة أعم من ذي القاعدة  
 ٤٠٤ ما قارب الشيء يعطى حكمه
- أو بالمال؟ فيه خلف منجلي  
 وعبروا عنها بغير ما وُصف  
 نعطيه حكمه؟ خلاف اتصل  
 نعطيه حكم زائل؟ خلف حصل  
 يجعل في الحكم كما قد وقعاً؟  
 في صور كذاك بالمال  
 قاعدة أخرى كما قد حققوا  
 منزلة الحاضر أي في الحال  
 إذ هو في الفروع غير مؤلف  
 قاعدة أخرى لديهم واردة  
 أو لا؟ خلاف قد عرفت رسمه

## الفصل الرابع

### [القاعدة السادسة عشر]

ص  
٤٠٥

٤٠٥ قالوا: وحيثُ بطلَ الخصُوصُ هلْ يبقىُ العمُومُ؟ فيه خُلفٌ قد وصلَ  
٤٠٥ واختلفَ الترجيحُ في الفروعِ فاحرِصْ على معرفةِ المشروعِ  
٤٠٦ والجزمُ بالبَقَا أتى في صُورِ كذاكَ بالعدمِ أيضاً فاخْبِرْ

### [القاعدة السابعة عشر]

٤٠٧

٤٠٧ والحملُ هلْ نُعطيه حُكْمَ ما عَلِمَ أو حُكْمَ ما يُجْهَلُ؟ خُلفٌ قد رُسمَ  
٤٠٧ ومنهجُ الترجيحِ في الفروعِ قدْ شاعَ اختلافُهُ لديهمِ واستمذ  
٤٠٧ والجزمُ قد جاءَ بكلِّ مِنْهُمَا في صُورِ فاحفظْ لما قد رُسمَا

### [القاعدة الثامنة عشر]

٤٠٨

٤٠٨ ثم هلْ النادرُ بالجنسِ أو بنفسِه يُلحَقُ خِلافٌ قد رُويَ  
٤٠٨ وفي الفروعِ لم يَكُنْ مُؤْتَلِفَا القولُ بالترجيحِ بلْ مُخْتَلِفَا  
٤٠٩ والجزمُ بالأولِ جازٌ في صُورِ كذاكَ بالثاني كما قد اشتهرَ

### [القاعدة التاسعة عشر]

٤١٠

٤١٠ ومَنْ على اليقينِ يَقْدِرُ هلْ يَجَلُ أنْ يتحرَّى وبظنِّه عَمِلَ  
٤١٠ فيه خِلافٌ جاءَ والترجيحُ في فروعهِ العَلِيَاءِ لم يَأْتَلِفِ  
٤١١ وجزمُوا بالمنعِ في بعضِ الصُورِ كذاكَ بالجوازِ حَسْبَمَا ذَكَرَ

### [القاعدة العشرون]

٤١٢

٤١٢ وهلْ يكونُ المانعُ الطارئِ كما هُوَ مُقَارَنُ؟ خِلافٌ عَلِمَا  
٤١٢ والقولُ في الفروعِ بالترجيحِ مختلفٌ فاكتفِ بالتلويحِ  
٤١٢ وقد أتى الطارئِ كما قارَنَ في مسائلِ جزماً وعكسهُ اعْرِفِ  
٤١٣ خاتمةٌ وربما عُبرَ عَنْ أحدِ شِقِّي هذهِ بلا وَهْنِ

٤١٣ كقولهم: وفي الدوام اغتفرا  
٤١٤ ولهم قاعدة بالعكس  
٤١٥ وانتهت العشرون بالإبانة

\* \* \*

### [خاتمة]

٤١٥

٤١٥ وبانتهائها انتهى النظام  
٤١٦ فليكن هذا آخر الفوائد  
٤١٦ وكملت في عام ست عشرة  
٤١٨ فالحمد لله على الإتمام  
٤١٨ ثم الصلاة والسلام أبدا  
٤٢٠ وآله وصحبه الأئمة  
٤٢١ وسائر الأخيار أهل الطاعة  
٤٢٣ انتهت الفوائد البهيّة

لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَالسَّلَامُ  
حَاوِيَةً لِأَشْهُرِ الْقَوَاعِدِ  
وَرَاءَ أَلْفٍ مِنْ سِنِيِّ الْهَجْرَةِ  
حَمْدًا يُوَافِي جُمْلَةَ الْإِنْعَامِ  
عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا  
وَالتَّابِعِينَ مِنْ هُدَاةِ الْأُمَّةِ  
لِرَبِّهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ  
فِي نَظْمِي الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

ترجمة مختصرة  
عن  
الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسى  
الفاداني المكي

إن مما يثلج الصدور، ويبعث في النفوس الفرح والخبور؛ أنه لا يزال هناك من يمشي على طريقة السلف الصالح من المحدثين والرواة في تلقي العلم وتلقيه، في شتى أنحاء العالم الإسلامي الكبير.

من هؤلاء العلماء: العلامة المحدث المتفنن الراوية مسند الحجاز، بل مسند العصر أو مسند الدنيا على الإطلاق الأستاذ الشيخ محمد يس بن محمد عيسى الفاداني المكي رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه؛ الذي أفنى حياته في السماع والتلقي والمكاتبه.  
اسمه ولقبه وكنيته:

هو أبو الفيض علم الدين، محمد يس بن محمد عيسى الفاداني - نسبة إلى فادان، أو بادان: إقليم في أندونيسيا - الأندونيسي أصلاً، المكي ولادة ونشأة، الشافعي.

مولده ونشأته وبداية تحصيله:

ولد بمكة المكرمة في سنة ١٣٣٥ هـ. وكان ابتداء تحصيله العلوم على والده الشيخ المعمر محمد عيسى الفاداني، وعمه الشيخ محمود الفاداني. ثم التحق بالمدرسة الصولتية الهندية، فكان يتلقى فيها العلوم بالإضافة لملازمته حلقات الدرس بالمسجد الحرام، ثم أتم دراسته بدار العلوم الدينية بعد إنشائها.

تحصيله العلمي وشيوخه:

وعمد درس عليه في هذه الأثناء سيويه عصره العلامة المتفنن: الشيخ محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المكي رحمه الله تعالى، قرأ عليه عدة كتب، منها:

- جمع الجوامع وشرحه مع الهوامع في النحو للحافظ السيوطي .
  - شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع في الأصول بحاشيتي العطار والبناني .
  - تفسير الخازن .
  - تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي المكي بحاشيتي الشرواني وابن قاسم العبادي .
  - زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم للشنقيطي .
  - الرسالة الولدية في آداب البحث والمناظرة .
  - وأطرافاً من صحيح البخاري ومسلم، وسنن النسائي بتمامه .
- وغير ذلك؛ وطالت ملازمته له، وجمع له أسانيد في جزء لطيف، سماه: المسلك الجلي في أسانيد فضيلة الشيخ محمد علي، وضمنه ترجمة موسعة للشيخ المالكي. وقد طبع هذا الكتاب ونفذ.



- وقرأ على العلامة الشيخ أبي علي حسن بن محمد المشاط المكي رحمه الله تعالى،  
عدة كتب، منها:
- التحفة السنية في الفرائض .
  - الفوائد الشُّنُورِيَّة في الفرائض .
  - لبِّ الأصول بشرحه غاية الوصول .
  - منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر (شرح ألفية السيوطي في الحديث) لمحمد محفوظ الترمسي .
  - مختصر ابن أبي جمرة .
  - جامع الترمذي .
  - سنن أبي داود .
  - رفع الأستار عن محيا مخدرات طلعة الأنوار .
  - تفسير الجلالين .
  - المواهب اللدنية للقسطلاني .

- إحياء علوم الدين للغزالي وشرحه للحافظ السيد محمد مرتضى الزبيدي .
- حكم ابن عطاء الله السكندري .



- وقرأ على محدث الحرمين الشريفين عمر بن حمدان المحرسي المالكي رحمه الله تعالى كتباً كثيرة في المدرسة الصولتية، وفي الحرم المكي، وفي منزله منها:
- أطراف كثيرة من الكتب الحديثية الستة .
- موطأ الإمام مالك .
- الجامع الصغير للإمام السيوطي مع شرحه فيض القدير للمناوي .
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام .
- الشفا في حقوق المصطفى .
- جمع الفوائد للروداني .
- وبعضاً من الأشباه والنظائر .
- أطرافاً كثيرة من كتب أخرى نحو العشرين في الحديث والتفسير وعلومهما .
- وحضر دروسه في الفقه والبلاغة، وقرأ عليه:
- مسلسلات محمد بن أحمد عقيلة المكي .
- مسلسلات علي بن ظاهر الوتري المدني .
- مسلسلات عابد السندي المدني .
- مسلسلات فالح بن محمد الظاهري المدني .
- مسلسلات السيد حسين بن محمد الحبشي المكي .
- مسلسلات لغير هؤلاء نادرة وغريبة كل ذلك بشروطها (بأعمالها القولية والفعالية).
- وجمع له ثبناً ضخماً سماه «مطمح الوجدان من أسانيد عمر حمدان» ثم اختصره في «إتحاف الإخوان»<sup>(١)</sup>.



(١) طبع طبعته الثالثة في دار البصائر بدمشق.

وقرأ على العلامة الفقيه الشيخ عمر باجنيد مفتي الشافعية رحمه الله تعالى عدة كتب، منها:

- شرح ابن قاسم الغزي لمتن الغاية والتقريب.
- الإقناع شرح متن أبي شجاع (متن الغاية والتقريب).
- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب لذكريا الأنصاري.
- تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي.
- منهاج الطالبين للنووي بشرح المحلي وحاشيتي قليوبي وعميرة.
- مغني المحتاج للخطيب الشربيني.
- صحيح البخاري بحاشية السندي.

\* \* \*

وقرأ روض الطالب للمقريء وشرحه أسنى المطالب، وشرح المحلّي لمنهاج النووي بحاشيتي العالمين قليوبي وعميرة على الشيخ الفقيه سعيد بن محمد اليماني وولده الفقيه المتفزن حسن يماني رحمهما الله تعالى، كما حضر على الأخير دروساً في صحيح مسلم وسنن النسائي.

وهؤلاء الثلاثة: الشيخ عمر باجنيد، والشيخ سعيد يماني، والشيخ حسن يماني؛ هم عمدته في الفقه الشافعي.

\* \* \*

وقرأ على النابغة السيد محسن بن علي المساوي القلمباني ثم المكّي رحمه الله تعالى الفقه الشافعي والأصول، ولازمه ملازمة تامة، واستفاد منه فوائد عديدة.

جمع له في ترجمته وأسانيده: فيض المهيمن في ترجمة وأسانيد السيد محسن.

\* \* \*

وقرأ على العلامة المؤرخ المسند الورع الزاهد عبدالله محمد غازي المكّي رحمه الله تعالى؛ جملة وافرة من الأثبات، خاصة ثبته الكبير: تنشيط الفؤاد من تذكّار علوم الإسناد، والثبت الذي جمع فيه أسانيد شيخه الحبيب حسين الحبشي العلوي، المسمى: بـ «فتح القوي».



وتلقى عنه «مسلسلات ابن عقيلة» بشروطها (بأعمالها القولية والفعالية) وطالت ملازمته له، واستفاد منه فوائد كثيرة، وتخرج به وبقرينه العلامة المتفطن المشارك المؤرخ عبدالستار بن عبدالوهاب الصديقي الهندي المكي الحنفي رحمه الله تعالى.

\* \* \*

وقرأ على الشيخ العلامة المفسر اللغوي الأديب إبراهيم بن داود الفطاني المكي عافاه الله، عدة كتب بالمسجد الحرام وبيدار العلوم الدينية، منها:

– تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب الخفاجي، قراءة دراسة، وتحقيق، وتدقيق.  
– تفسير الجلالين.

– جمع الجوامع للتاج السبكي، وشرحه للجلال المحلي.

– حاشية الصبان في العروض والقوافي.

– رسالة طاش كبري زادة في آداب البحث والمناظرة. وغيرهما.

\* \* \*

وقرأ على السيد العلامة علوي بن عباس المالكي المكي، رحمه الله تعالى، طرفاً

من:

– الأجرومية.

– شرح ابن عقيل على الألفية.

– لب الأصول.

– اللمع لأبي إسحاق الشيرازي.

– وجملته من سنن أبي داود.

– وأثبت الكوراني، والبصري، والنخلي، والفلاي، والشوكاني، والأمير رحمهم الله تعالى.

\* \* \*

وحضر على السيد العلامة محمد بن أمين الكتبي المكي عدة كتب، منها:

– الأشموني على الألفية.

– رسالة طاش كبري زادة في آداب البحث والمناظرة.

وحضر على العلامة المقرئ الشهاب أحمد المخللاتي الشامي ثم المكي رحمه الله تعالى دروسه، وتحمل عنه المسلسلات بأعمالها القولية والفعلية خاصة من طريق الشاميين، وجمع أسانيد وترجمته في مجلدة مفيدة، اسمها: الوصل الراجي في أسانيد وترجمة الشهاب أحمد المخللاتي.

\* \* \*

وحضر على العلامة المعمر خليفة بن حمد النبھاني البحريني ثم المكي في عدة علوم، أخصها علم الفلك، وجمع أسانيد وترجمته في: فيض الرحمان في ترجمة وأسانيد الشيخ خليفة بن حمد آل نبھان.

\* \* \*

وحضر دروس العلامة عبيدالله بن الإسلام السندي الديويندي بالمسجد الحرام بمكة المكرمة في الحديث ومصطلحه، والتفسير. وكذا دروس العلامة حسين أحمد الفيض آبادي الشهير بالمديني، والعلامة عبدالقادر بن توفيق شلبي كلاهما بالمدينة المنورة.

وتلقى «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» عن جامعها العلامة محمد عبدالباقي اللكنوي الأنصاري المدني رحمه الله تعالى.

وكذا تلقى مسلسلات «هادي المسترشدين» عن صاحبه عبدالهادي المدراسي الشافعي رحمه الله تعالى.

\* \* \*

وله مشايخ غير من ذكر في السماع والأخذ الشفاهي، وكلهم أجازوه جزاهم الله خيراً، وكان يتوسع في الأخذ والرواية عن الأعلام الوافدين، ويكاتب علماء الأقطار الإسلامية، ويستجيزهم حتى بلغ عدد شيوخه نحو ٧٠٠ نفس ما بين رجال ونساء.

\* \* \*

وقد من الله عليه بتدريس شتى العلوم بالمسجد الحرام، ويدر العلوم الدينية بمكة المكرمة، وخصص أخيراً لتدريس الحديث الشريف وعلومه، واعتاد إلقاء كتاب من الكتب الحديثية السبعة بتامه في شهر رمضان المعظم من كل عام لمدة تزيد على ١٥ عاماً.

وللشيخ حفظه الله تعالى اعتناء تام بفن الرواية تحصيلًا واستحضارًا وتحقيقًا نادر  
المثال، شهد له بذلك أهل الفضل والكمال.

### نشاطه في المجتمع:

وبعد أخذه حظاً وافراً من العلم، تفرغ لنشره بين أبناء مكة وغيرهم من  
الجاليات الأخرى، فباشر التدريس بدار العلوم الدينية في أوائل سنة ١٣٥٦ هـ،  
وزاول أعماله بها كوكيل مدير في أواسط سنة ١٣٥٩ هـ، وبجانب هذا كان يلقي  
دروساً مختلفة بالمسجد الحرام، عند حصوة بين باب إبراهيم وباب الوداع، وكذا في  
منزله ومكتبه الخاص، وتحصل على مأذونية التدريس بالمسجد الحرام من مقام رئاسة  
القضاء والمدرسين برقم ٨٣ في ١٠ - ٦ - ٦٩، وتخرج على يديه الكثير، وهم منتشرون  
في أقطار الشرق الأقصى، واستجازاه العدد الكبير من الوافدين من الأعلام وكبار الطلبة  
من الأقطار الإسلامية فأجازهم عامة وجميعهم لسان صدق واعتراف بفضله وحسن  
تربيته. بل قد أجاز عامة أهل العصر عدة مرات وفي مواطن مختلفة.

### آثاره العلمية:

لا شك أن ما قام به من الدرس والتحصيل وسعيه المتواصل صباح مساء، أهله  
لأن يكون أحد النوابغ الذين يشار إليهم بالبنان. وقد كان مشاركاً في العلوم العصرية  
الحديثة، كثير التأليف والإنتاج. وكان من دأبه أن لا يؤلف أو يكتب إلا فيما لا يشاركه  
فيه أقرانه. ومع هذا فقط أُرْبِتْ مؤلفاته على الستين، وبعض هذه المؤلفات مطبوع  
يتداوله الطلبة في المعاهد الدينية بمكة، وفي أقطار الشرق الأقصى، لسلامة تعبيرها  
وحسن ترتيبها وغزارة مادتها. نذكر منها:

#### \* في علم الحديث:

— الدر المنضود شرح سنن أبي داود، في ٢٠ مجلداً.

— فتح العلام شرح بلوغ المرام، في ٤ أجزاء.

#### \* في علم أصول الفقه وقواعده:

— بغية المشتاق شرح لمع الشيخ أبي إسحاق في جزأين.

— حاشية على الأشباه والنظائر في الفروع الفقهية للسيوطي.

- تتميم الدخول، تعليقات على مدخل الوصول إلى علم الأصول. مطبوع.
  - الدر النضيد، حواشٍ على كتاب التمهيد للإسنوي.
  - الفوائد الجنية، حاشية على المواهب السنية على القواعد الفقهية. مطبوع.
  - تعليقات على لمع الشيخ أبي إسحاق. ط.
  - إضاءة النور اللامع شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع.
  - حاشية على التلطف شرح التعرف في أصول الفقه.
  - نيل المأمول حاشية على لب الأصول وشرحه غاية الوصول.
- \* في علوم مختلفة:

- جني الثمر شرح منظومة منازل القمر. مطبوع.
- المختصر المهذب في استخراج الأوقات والقبيلة بالربيع المجيب. ط.
- المواهب الجزيلة شرح ثمرات الوسيلة في الفلك.
- تشنيف السمع، مختصر في علم الوضع. مطبوع.
- بلغة المشتاق في علم الاشتقاق. مطبوع.
- منهل الإفادة، حواشٍ على رسالة البحث لطاش كبري زادة. مطبوع.
- حسن الصياغة شرح كتاب دروس البلاغة. مطبوع عدة مرات.
- رسالة في المنطق. مطبوعة عدة مرات.
- إتحاف الخلان توضيح تحفة الإخوان في علم البيان للدردير. ط.
- الرسالة البيانية على طريقة السؤال والجواب. ط.

- \* أما في الصناعة الإسنادية خاصة فله الباع الطولى، فمن مؤلفاته:
- مطمح الوجدان في أسانيد الشيخ عمر حمدان. في ٣ أجزاء ضخام.
- إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان، في جزأين. مطبوع.
- تنوير البصيرة بطرق الإسناد الشهيرة. ط.
- فيض الرحمان في ترجمة وأسانيد الشيخ خليفة بن حمد آل نبهان.
- القول الجميل بإجازة سماحة السيد إبراهيم عقيل. ط.

- فيض المهيمن في ترجمة وأسانيد السيد محسن .
- المسلك الجلي في ترجمة وأسانيد الشيخ محمد علي . مطبوع .
- الوصل الراقي في ترجمة وأسانيد الشهاب أحمد المخلاطي .
- أسانيد أحمد بن حجر الهيتمي المكي . ط .
- الإرشادات السوية في أسانيد الكتب النحوية والصرفية .
- العجالة في الأحاديث المسلسلة . ط مرتين .
- أسمى الغايات في أسانيد الشيخ إبراهيم الخزامي في القراءات .
- أسانيد الكتب الحديثية السبعة . ط ٣ مرات .
- العقد الفريد من جواهر الأسانيد . ط مرتين .
- إنحاف البررة بأسانيد الكتب الحديثية العشرة . ط .
- الرياض النضرة في أسانيد الكتب الحديثية العشرة .
- إنحاف المستفيد بنور الأسانيد . ط ثلاث مرات .
- قرة العين في أسانيد أعلام الحرمين . ط في عدة أجزاء .
- إنحاف أولي المهمم العلية بالكلام على الحديث المسلسل بالأولية .
- ورقات في مجموعة المسلسلات والأوائل والأسانيد العالية . ط .
- الدر الفريد من درر الأسانيد في مجلد وسط .
- بغية المرید من علوم الأسانيد وهو ثبته الكبير في أربع مجلدات .
- المقتطف من إنحاف الأكابر بمرويات عبدالقادر الصديقي المكي . ط .
- اختصار رياض أهل الجنة من آثار أهل السنة لعبدالباقي البعلي الحنبلي . ط .
- فيض الإله العلي في أسانيد عبدالباقي البعلي الحنبلي في مجلد .
- أربعون حديثاً من أربعين كتاباً عن أربعين شيخاً . ط .
- الأربعون البلدانية أربعون حديثاً عن أربعين شيخاً من أربعين بلداً . ط .
- أربعون حديثاً مسلسلة بالنحاة إلى الجلال السيوطي .
- السلاسل المختارة بإجازة المؤرخ السيد محمد بن محمد زيارة .

- تذكّار المصافي بإجازة الفخر عبدالله بن عبدالكريم الجرافي. ط.
- النفحة المكية في الأسانيد المكية إجازة للناطقة القاضي محمد بن عبدالله العمري.
- فتح الرب المجيد فيما لأشياخي من فرائد الإجازات والأسانيد، وهي إجازة كبرى للناطقة القاضي محمد العمري المذكور في مجلد.
- سلسلة الوصلة مجموعة مختارة من الأحاديث المسلسلة إجازة للقاضي السيد أبو بكر الحبشي. ط.

- الكواكب الدراري بإجازة محمود سعيد ممدوح القاهري في مجلد.
- فيض المبدي بإجازة الشيخ محمد عوض منقش الزبيدي. ط.
- الفيض الرحماني بإجازة ساحة العلامة الكبير محمد تقي العثماني. ط.

\* ومن تعليقاته وكتابه على الأبحاث:

- نهاية المطلب على الأرب في علوم الإسناد والأدب. ط.
- رسالتان على ثبت الأمير وهما: أ- الدر النضير. ب- الروض النضير في مجموع الإجازات ببيت الأمير. ط.
- رسالتان على الأوائل السنبلية وهما: أ- العجالة المكية. ب- النفحة المسكية. ط.
- ورقات على الجوهر الثمين في أربعين حديثاً من أحاديث سيد المرسلين للعجلوني.
- إتخاف الباحث السري على ثبت عبدالرحمن الكزبري (الصغير). ط.
- تعليقات على كفاية المستفيد للشيخ محفوظ الترمسي. ط.
- تحقيق الجامع الحاوي في مرويات الشرقاوي. ط.

\* \* \*

هذا وقد خرّج له الشيخ محمود سعيد ممدوح القاهري في أسانيد كتاباً ممتعاً في نسبه ساه إعلام القاضي والداني. طبع ونفذ.

وجمع أيضاً في تراجم جل مشايخه كتاباً فريداً في نوعه ساه «تشنيف الأسعاع بشيوخ الإجازة والسعاع» أو «إمتاع أولي النظر ببعض أعيان القرن الرابع عشر» وقد حوى ٢٣٠ ترجمة. طبع في مصر ونفذ.

كما جمع له تلميذه الشيخ محمد مختار الدين بن زين العابدين الفلمباني ثم المكي كتاباً يقع في أجزاء:

- الأول: في تحصيله العلمي وتسمية مجموعة كبيرة من شيوخه.
- الثاني: في تسمية جملة من الأثبات المتداولة وأسانيده فيها.
- الثالث: في أسانيد أربعين كتاباً من الكتب الحديثية وأول حديث من كل كتاب. ط.
- الرابع: في أسانيد بقية الكتب الحديثية وكتب سائر العلوم. ط.
- الخامس: في جملة من الأحاديث المسلسلة.
- السادس: في أربعين حديثاً من أربعين كتاباً عن أربعين شيخاً.
- السابع: في الأربعين البلدانية.
- الثامن: في مجموعة من نصوص إجازاته ومن نصوص إجازات أولاده الأربعة.
- التاسع: في تراجم مختصرة عن شيوخه.
- والخاتمة فيمن أجاز أهل العصر من شيوخه وشيوخ شيوخه ومن معاصريه.

### اهتمامه بتعليم الفتيات:

من نشاطه في المجتمع وحرصه في نشر الثقافة وتعميمها قيامه بتعليم الفتيات السعوديات ببلد الله الأمين، فكان يرى أن تعليم الفتاة واجب محتّم، كما قال ﷺ: «العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»، فلا بد أن تأخذ كل فتاة من العلم قسطاً تعرف به أمور دينها، وكيف تربي أبنائها تربية صحيحة سليمة، لذا اهتم منذ سنوات عدة بأمر مدرسة البنات الابتدائية التي تأسست بمحلة الشامية مكة المكرمة غرة ربيع الأول سنة ١٣٦٢ هـ، وبذل كل رخيص وغال في النهوض بها إلى مستواها اللائق، حتى جلب لها مدرّسات ذوات كفاءات وخبرات. وتخرّج منها عدة أفواج من الفتيات المثقفات، - وإن هذه المدرسة على ما أعلم هي الوحيدة، ولها الأقدمية في تعليم البنات بمكة، بل وفي المملكة السعودية - وكان يرى أيضاً أن هذه المدرسة الابتدائية، سيما وقد تعددت فروعها تتطلب مدرّسات ووطنيات، يقمن بالتدريس على الأساليب التربوية الحديثة، وأن هؤلاء لا يمكن إعدادهن إلا بإيجاد مرحلة أعلى. ويرى أنه تكفي مرحلة كفاءة معهد المعلمات، حيث يأخذن فيها علم النفس التعليمي، والتربية، وطرق التدريس، فأنشأ في ربيع الثاني ١٣٧٧ هـ معهداً للمعلمات. وهو في عامه الثالث، يساير نشاطه ويؤدي رسالته على أكمل وجه، من القائمين به، والمشرّفين عليه.

## أصحابه:

أما أصحابه وبالأصح الرواة الذين يروون عنه عامة ما له من مروى ومؤلف فلا يحصون كثرة، وقد جمعت عدة معاجم في أجزاء بأسائهم، من هؤلاء المتخرجون من مدرسة دار العلوم الدينية - مكة من المرحلة النهائية العالية على مدى نصف قرن (خمسين عاماً) ومن أجلهم الذين حضروا مجلس قراءة للكتب الحديثية السبعة في شهر رمضان من كل عام على مدى نحو خمسة عشر عاماً ومنهم الأعلام الذين وفدوا مكة للحج أو الاعتجار من أقطار الشرق الأقصى (أندونيسيا، ماليزيا، تايلند، الفلبين) ومن سائر الأقطار الإسلامية حيث يتشرفون وكبار طلبة العلم حيث يجتمعون به بالمسجد الحرام أو بالمدرسة أو بمنزله لسماع الحديث المسلسل بالأولية على شرطه على الأقل ثم استجازة ما له من مرويات على مدى نحو أربعين عاماً.

كانت تصله مئات الرسائل من مختلف أنحاء العالم يطلب أصحابها الاتصال بسلسلة الإسناد والاستجازة من فضيلته. وما وصله رسالة من الأستاذ جاسم بن سليمان الدوسري في شهر جمادى الثاني من سنة ١٤٠٦ هـ يقول فيها:

أبلغوا مني سلاماً من صبا نجد ذكياً لأبي الفيض فداني  
مسند الوقت بعيد عن نزول هابط أما لما يعلو فداني  
فدى أسر الروايات فلو تنطق لقلت: «علم السدين فداني»

\* \* \*

وقد زرتُ الشيخ رحمه الله قبل وفاته إثر مرض شديد ألم به، فكان مما أخبرني به والحُجُور يملأ نفسه ما وقع له عند زيارته لأحد المعاهد العلمية في أندونيسيا مع عدد من العلماء بمناسبة تخرج طلابه، حين طُلب منه أن يجيز الحاضرين بالحديث المسلسل بالأولية، فقد وقف الشيخ وتلى إسناده إلى رسول الله ﷺ بالحديث المذكور، والحاضرين يزيدون على مائة ألف نفس وهو أمر فريد في بابه لم يتيسر لغيره أن يجيز هذا العدد الكبير في صعيد واحد في لحظة واحدة. ومن الله السداد وهو الموفق للخير والهادي للصواب.

توفي الشيخ سحر ليلة الجمعة ٢٨ ذي الحجة سنة ١٤١٠ هـ، وصلي عليه يوم الجمعة بعد الصلاة، ودفن في مقبرة المعلا بمكة المكرمة رحمه الله تعالى.

وكتبه

رضي سعد الدين دمشقية